



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة

دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

– دراسة استبائية –

تحت إشراف الأستاذ:

د. بالقاسم بن خليفة

تحت إشراف المساعد:

د. مفيد عبد اللاوي

إعداد الطالبات

سمية عطية

عائشة قديري

يمينة قنص

لجنة المناقشة

أ. يحيى لخضر	أستاذ محاضر – أ – جامعة الشهيد حمه لخضر	رئيسا
د. بالقاسم بن خليفة	أستاذ محاضر – أ – جامعة الشهيد حمه لخضر	مشرفا ومقررا
د. مفيد عبد اللاوي	أستاذ محاضر – أ – جامعة الشهيد حمه لخضر	مشرفا ومساعد
د. فاتح سردوك	أستاذ محاضر – أ – جامعة الشهيد حمه لخضر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

الحمد لله الذي نفتتح بحمده الكلام و الحمد لله الذي حمده أفضل ما جرت به الأقلام سبحانه لا نحصي له ثناءً عليه هو كما أثنى على نفسه وهو ولي كل إنعام.

والحمد لله الذي فاوت بحكمته بين المخلوقات، و رفع المؤمنين الذين أوتوا العلم درجات، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمد عبده ورسوله، الذي بلغ العلى بكماله كشف الدجى بجماله كملت جميع خصاله، صلوا عليه وآله اللهم صلي على محمد وعلى آله وصحبه الذين هم أبر الخلق قلوبا، أغزرهم علوما وأكملهم حزما وعزما، وسلم تسليما.

أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى جميع الأهل و الأصحاب والرفقاء، بدون استثناء، وإلى كل من يكون لنا المحبة والتقدير...

إلى زملائنا في الدراسة وفقهم الله جميعا.

إلى من أناروا لنا الطريق في سبيل تحصيل ولو قدر بسيط من المعرفة أساتذتنا الكرام.

إلى بلدنا الجزائر بلد المليون ونصف مليون شهيد.

شكر وعرفان

الحمد لله العزيز الوهاب الذي انزل على عبده خير كتاب والصلاة والسلام على سيد المرسلين الذي أرسله رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا يسعنا بعد انجاز بحثنا هذا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى الدكتور بالقاسم بن خليفة لتفضله بالإشراف على إعداد هذا البحث وتقديم آرائه السديدة في سبل انجازه. ونتقدم بجزيل الشكر والثناء إلى كافة الأساتذة الأفاضل في كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير. كما نتوجب بجزيل الشكر إلى كل من ساهم وساعد في إكمال البحث.

ونسأل الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير ويرضاه.

سمية، عائشة، يمينة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال للرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإبراز أهم مقومات الرقابة الداخلية التي بدورها تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، فقصد تدعيم الجانب النظري والإلمام بالموضوع قمنا بإبراز الأدبيات المتعلقة بالمفاهيم الأساسية لكل من الرقابة الداخلية والمعلومات المحاسبية، وفيما يخص الجانب التطبيقي وللوقوف على العينة محل الدراسة قمنا بتوزيع استمارات الاستبيان على العينة محل الدراسة لمعرفة وجهة نظرهم حول إشكالية الدراسة حيث توصلنا إلى:

- الرقابة الداخلية تساهم بشكل فعال في تحسين المعلومات المحاسبية.
- السير وفق إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسات يمكن من الحصول على معلومات ذات جودة عالية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle efficace du contrôle interne dans l'amélioration de la qualité des informations comptables et pour mettre en évidence les éléments les plus importants du contrôle interne, qui conduisent à l'amélioration de la qualité de l'information comptable, afin de renforcer l'aspect théorique et la connaissance du sujet, nous avons mis en évidence la littérature sur les concepts de base du contrôle interne et de l'information comptable, ainsi que l'aspect pratique de l'échantillon concerné Pour connaître leur point de vue sur le problème d'étude où nous sommes arrivés:

- Le contrôle interne contribue efficacement à l'amélioration de l'information comptable.
- La mise en place de procédures de contrôle interne appliquées dans les établissements permet d'accéder à des informations de haute qualité.

Mots-clés: Contrôle interne, informations comptables, qualité des informations comptables.

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	إهداء.....
	شكر وعرفان.....
	الملخص.....
I	فهرس المحتويات.....
IV	فهرس الجداول.....
V	فهرس الأشكال البيانية.....
VI	قائمة الملاحق.....
VII	قائمة الاختصارات والرموز.....
أ - د	المقدمة.....
الفصل الأول: عموميات حول الرقابة الداخلية	
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية.....
03	المطلب الأول: نشأة الرقابة الداخلية.....
05	المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية.....
07	المطلب الثالث: أهمية وأهداف الرقابة الداخلية.....
09	المطلب الرابع: أنواع الرقابة الداخلية.....
10	المبحث الثاني: مقومات الرقابة الداخلية.....
10	المطلب الأول: المقومات الإدارية للرقابة الداخلية.....
11	المطلب الثاني: المقومات المحاسبية للرقابة الداخلية.....
14	المبحث الثالث: تقييم الرقابة الداخلية.....
14	المطلب الأول: مراحل تقييم الرقابة الداخلية.....
15	المطلب الثاني: أساليب تقييم الرقابة الداخلية.....
17	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: مدخل حول جودة المعلومات المحاسبية	
19	تمهيد.....
20	المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.....
20	المطلب الأول: تعريف المعلومات المحاسبية.....
20	المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية.....
22	المطلب الثالث: أنواع المعلومات المحاسبية ومصادرها.....
24	المطلب الرابع: مستخدموا المعلومات المحاسبية.....
26	المبحث الثاني: عموميات حول جودة المعلومات المحاسبية.....
26	المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.....
27	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية.....
30	المطلب الثالث: قياس جودة المعلومات المحاسبية.....
32	المبحث الثاني: علاقة الرقابة الداخلية وأثرها على تدعيم جودة المعلومات المحاسبية.....

32	المطلب الأول: علاقة الرقابة الداخلية بالمعلومات المحاسبية.....
33	المطلب الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبية في تدعيم الرقابة الداخلية.....
36	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث : الدراسة الاستنباطية	
38	تمهيد.....
40	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.....
40	المطلب الأول: بيانات الدراسة.....
40	المطلب الثاني : قائمة الاستبيان.....
43	المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة.....
45	المبحث الثاني: خطوات المعالجة الإحصائية للاستبيان.....
45	المطلب الأول: دراسة وصفية للمتغيرات الديموغرافية.....
49	المطلب الثاني : اختبار ثبات العينة والتحليل الإحصائي للاستبيان.....
61	خلاصة الفصل.....
63	الخاتمة
	قائمة المراجع.....
	الملاحق.....

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
(01-02)	مصادر المعلومات المحاسبية	24
(02-03)	مقياس ليكارت الخماسي	40
(03-03)	محاور الاستبيان وعدد فقرات كل محور	41
(04-03)	الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	44
(05-03)	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس	45
(06-03)	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث العمر	46
(07-03)	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي	47
(08-03)	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الوظيفة الحالية	48
(09-03)	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية	49
(10-03)	اختبار ألفا كرومباخ	50
(11-03)	أداة جمع البيانات وفقا لمقياس ليكارت الخماسي	50
(12-03)	مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي	51
(13-03)	نتائج الإجابات المتعلقة بأهمية فعالية الرقابة الداخلية داخل المؤسسات	51
(14-03)	نتائج الإجابات المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية	54
(15-03)	نتائج الإجابات المتعلقة بآثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية	57

فهرس الأشكال البيانية

صفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	مقومات الرقابة الداخلية	01
25	عناصر الفئات المختلفة لمستخدمي النظام المحاسبي للمعلومات في الوحدة الاقتصادية	02
45	الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	03
46	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس	04
46	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث العمر	05
47	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي	06
48	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الوظيفة الحالية	07
49	توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية	08

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	استمارة الاستبيان
02	قائمة محكمي استمارة الاستبيان
03	معامل ألفا كرومباخ لجميع عبارات الاستبيان
04	التكرارات النسبية المتوسطة الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الاستبيان

قائمة الاختصارات والرموز

الرموز باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
OECCA	منظمة الخبراء المحاسبين المعتمدين
AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
IFAC	الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة
IAG	المعايير الدولية للمراجعة

المقدمة

تطورت بيئة الأعمال تطورا متسارعا خاصة بعد تحولات السياسية والاجتماعية وخاصة الاقتصادية التي شهدتها القرن الماضي، فكننت لهذه التحولات أثارا مباشرة على المحيط الاقتصادي حيث أنها مست المؤسسات التي أصبحت تتميز بأكبر حجمها وتعقد وظائفها وتشابكها، وهذا ما أدى إلى الاهتمام بالرقابة الداخلية وذلك نظرا لدورها الهام في المحافظة على أصول المؤسسة.

ومما لا شك فيه فإن الإدارة هي المسؤولة عن وضع الرقابة الداخلية في المؤسسة، وذلك بهدف المحافظة على موجودات المؤسسة وتسهيل إنجاز العمل الإداري والإسهام في أدائه بكفاءة عالية، بما يؤدي إلى التأكد من أن الأهداف المحددة قد تم إنجازها وفق السياسات المقررة والمخطط لها، وتقوم الإدارة بواجبها من حيث تزويد الأقسام المختلفة في المؤسسة بالمعلومات وأنظمة الرقابة التي يجب إتباعها والتقييد بها ومن ثم الاطلاع على تقارير الأداء كما يجري على أرض الواقع وذلك لغايات المساءلة والمحاسبة والتطوير.

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية من أهم الأنظمة في أي مؤسسة اقتصادية، حيث أنه يعد عنصرا هاما في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة وهذا للحفاظ على استمراريتها ونموها في ظل المنافسة الشديدة التي تواجهها، ويلعب نظام المعلومات المحاسبية دورا هاما بشأن تشغيل البيانات المتعلقة بالعمليات المحاسبية، وتوفير المعلومات اللازمة، وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة بالشكل الملائم والوقت المناسب لتعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وكذا استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

ونظرا لما تكتسبه المعلومات المحاسبية من أهمية بالغة في المؤسسات الاقتصادية، اتجهت معظم هذه الأخيرة لتصميم أنظمة معلومات محاسبية بمواصفات محددة، وهذا ما يفرض عليها وضع أدوات رقابية على نظام المعلومات، وهذا ما توفره الرقابة الداخلية فكلما كان هذا الأخير فعال في المؤسسة كلما كانت المعلومة المحاسبية ذات جودة وفعالية تلبي حاجات الأطراف المستفيدة منها مع القدر المطلوب من الثقة في محتوياتها ويمكن من الحصول على اتخاذ قرارات مناسبة من حيث التكلفة والوقت المناسبين.

فبوجود رقابة داخلية فعالة وقوية داخل المؤسسة وهذا من شأنه أن يعطي لمتخذ القرار معلومات محاسبية ذات جودة عالية وعلى ضوء ما تقدم فإن الإشكالية الرئيسية المطروحة في هذه الدراسة هي:

01- إشكالية البحث:

من خلال ما سبق نطرح الاشكالية التالية

"ما مدى تأثير الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية؟".

من السؤال الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالرقابة الداخلية؟

- ما مكانة الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية؟
- كيف تؤثر الرقابة الداخلية على جودة معلومات المحاسبية؟

02- فرضيات الدراسة:

- للإجابة عن هذه التساؤلات سوف ننطلق من الفرضيات التالية:
- يمكن القول بأن الرقابة الداخلية مخطط تنظيمي لمجموعة من الإجراءات والقواعد من طرف الإدارة.
- قد تتجلى مكانة الرقابة الداخلية من خلال أهدافها التي تخدم الأهداف العامة للمؤسسة الاقتصادية ويعتمد تحقيق تلك الأهداف على فعاليتها.
- يمكن أن تؤثر الرقابة الداخلية الفعالة في توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

03- أسباب اختيار الدراسة:

- تتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:
- لا يوجد تطبيق فعلي للرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية.
- الدور الكبير الذي تلعبه الرقابة الداخلية في تحديد مكانة المؤسسة.
- إبراز دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

04- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- محاولة معرفة أهداف الرقابة الداخلية وأساليب الرقابة الإدارية والمحاسبية.
- التعرف على معايير جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي.
- إبراز تأثير الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية.

05- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع من أهمية الرقابة الداخلية على مستوى المؤسسات نظرا لزيادة واتساع نطاق الأنشطة والبرامج الاقتصادية التي تمارسها هذه الأخيرة حيث سنتناول خلال هذه الدراسة إبراز مدى أهمية الرقابة الداخلية في تفعيل وتقييم نشاط المؤسسة وزيادة الاهتمام بموضوع جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي نجاح المؤسسة ووصولها لأهدافها وبجودة عالية.

06- حدود الدراسة:

- الاطار المكاني: محافضي حسابات، مراجعين داخليين، أساتذة جامعيين، وأخرى (محاسبين، مساعدتي المدقق).

- الاطار الزمني: لسنة 2018/2019.

07- منهج الدراسة:

- الجانب النظري: اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بما هو متاح من مصادر، من الكتب والرسائل الجامعية والمجلات، مداخلات التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

- الجانب الميداني: اعتمدنا في هذا الجانب الميداني على المنهج التحليلي في تحليل نتائج استمارة الاستبيان التي اعدت لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، والتي عرضت على مجموعة من ذوي الاختصاص، واعتمدنا في تحليل العينة بالبرنامج الاحصائي SPSS و Excel.

08- الدراسات السابقة:

- حمزة يحيات، فوزية لعراية، دور المراجعة الداخلية في تقييم اداء الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكايمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016، تهدف هذه الدراسة الى ابراز الاهمية التي تحظى بها المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية فهي تعمل على تحسين الرقابة الداخلية من خلال خدماتها الاستشارية والتأكيدية، والذي بدوره يعد أمرا مهما وحيويا يساعد الإدارة في اتخاذ قراراتها بالشكل الذي يضمن منها تحقيق أكبر قدر ممكن من اهداف المؤسسة والقيام بالتعديلات والتصحيحات الواجبة في وقتها.

- هناء صولي، مدى مصداقية مراجعة الحسابات على القوائم المالية المعدة وفق مبادئ وأسس المحاسبة الابداعية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي، تخصص تدقيق محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، وتكمن أهميتها في التعرف على الاساليب المستخدمة في قياس عناصر القوائم المالية، وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الابداعية واثرها في موثوقية البيانات المحاسبية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة أعتمد على الجانب النظري المتعلق بالموضوع وصياغة بعض الفرضيات لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها.

- بلال بواب، تقييم المراجع الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر 2014، هدفت الدراسة إلى إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية من خلال عمل المراجع الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية وذلك من أجل تحديد درجة تأثير كل من مهام المراجع الداخلي ومبادئه المهنية على تحسين هذا النظام، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: يقوم المراجع الداخلي في المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من المهام والتي بدورها تساهم في تحسين الرقابة الداخلية الذي تسيير عليه المؤسسة.

- على شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الذي تؤديه الرقابة الداخلية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات وذلك من خلال التعرف على مفهوم الرقابة الداخلية ومكوناتها بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة لتطبيقه، ومن ثم مدى مساهمته في تحسين الأداء المالي وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق الرقابة الداخلية الفعالة يساهم في تحقيق الأهداف التي تصبّ إليها المؤسسة.

- وردة بلعيد، مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر 2013، حيث تهدف الدراسة إلى بيان أهمية وأهداف المراجعة الخارجية للحسابات مع التطرق إلى أهم الخطوات والإجراءات التي يتم الاعتماد عليها أثناء القيام بمهمة المراجعة، وكذا إيجاد حلقت الوصل المفقودة ما بين العمل المحاسبي وعمل المراجعة في ما يخص بالتحديد التحقق من مدى توافر مستوى معين من خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعروضة بالقوائم المالية، ولفت الانتباه إلى الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية للحسابات كأداة رقابية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

09- هيكل الدراسة:

تم تقسيم موضوع الدراسة كالتالي:

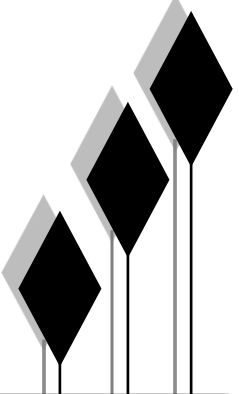
الفصل الأول: عموميات حول الرقابة الداخلية، وتطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول الاطار النظري للرقابة الداخلية مقسم إلى أربع مطالب حيث يحتوي المطلب الأول نشأة الرقابة الداخلية، المطلب الثاني مفهوم الرقابة الداخلية، المطلب الثالث أهمية وأهداف الرقابة الداخلية والمطلب الرابع أنواع الرقابة الداخلية في حين

أن المبحث الثاني يتمحور حول مقومات الرقابة الداخلية، والذي يحتوي المطلب الأول المقومات الإدارية للرقابة الداخلية أما المطلب الثاني المقومات المحاسبية للرقابة الداخلية، المبحث الثالث تقييم الرقابة الداخلية ونجد فيه المطلب الأول مراحل تقييم الرقابة الداخلية، المطلب الثاني أساليب تقييم الرقابة الداخلية.

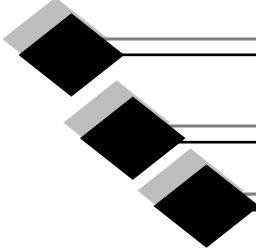
الفصل الثاني: مدخل حول جودة المعلومات المحاسبية، قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول ماهية المعلومات المحاسبية احتوى على ثلاث مطالب، المطلب الأول تعريف المعلومات المحاسبية، المطلب الثاني خصائص المعلومات المحاسبية، المطلب الثالث أنواع المعلومات المحاسبية ومصادرها، أما المبحث الثاني تحت عنوان عموميات حول جودة المعلومات المحاسبية قسم أيضا إلى ثلاث مطالب المطلب الأول مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، أما المطلب الثاني العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية والمطلب الثالث قياس جودة المعلومات المحاسبية، المبحث الثالث علاقة الرقابة الداخلية وأثرها على تدعيم جودة المعلومات المحاسبية تم التطرق فيه إلى مطلبين، المطلب الأول علاقة الرقابة الداخلية بالمعلومات المحاسبية أما المطلب الثاني دور نظام المعلومات المحاسبية في تدعيم الرقابة الداخلية.

الفصل الثالث: متعلق بالدراسة الاستبائية ويتضمن مايلي:

المبحث الأول الإطار المنهجي للدراسة يحتوي على المطلب الأول بيانات الدراسة، المطلب الثاني قائمة الاستبيان، المطلب الثالث مجتمع الدراسة وحدوده، أما المبحث الثاني خطوات المعالجة الإحصائية للاستبيان قسمت لمطلبين، المطلب الأول دراسة وصفية للمتغيرات الديموغرافية، المطلب الثاني اختبار ثبات العينة والتحليل الإحصائي للاستبيان.



الفصل الأول: عموميات حول الرقابة الداخلية

- المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية
 - المبحث الثاني: مقومات الرقابة الداخلية
 - المبحث الثالث: تقييم الرقابة الداخلية
- 

تمهيد:

لقد تطور مفهوم الرقابة تطوراً كبيراً نتيجة لتطور وكبر حجم المشروعات الاقتصادية وتنوع عملياته أو اتساع رقعة نشاطها، ولما لها من دور كبير في تحقيق الربحية ولتحقيق الأهداف المسطرة من قبل إدارة المؤسسة والمشروع، بالإضافة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام موارد وأصول المؤسسة، وتعتبر الرقابة بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة وعملية ينبغي القيام بها بالمؤسسة في جميع مراحل العمل والأهداف الموضوعة لكونها أداة تؤثر على سلوك العاملين وحثهم على أداء العمل بطريقة أفضل.

وتعتبر الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في مواجهة المخاطر والحد منها حيث أن وضع رقابة داخلية تمتاز بالكفاءة والفعالية ويتم تطبيقها من قبل الأفراد والإدارة يشكل حماية من المخاطر التي تواجهها، ومما لا شك فيه أن دراسة وتقييم الرقابة الداخلية المستعمل في المؤسسة يعتبر حجر الأساس الذي ينطلق منه المراجع عند إعداد لبرنامج المراجعة، فكلما كان هذا النظام سليماً أو فعالاً كلما قلل المراجع من حجم العينة الخاضعة للدراسة للحصول على الأدلة والقرائن للإثبات وكلما كان ضعيفاً اضطُر المراجع إلى توسيع حجم العينة في ذلك.

ومن خلال ذلك، سيتم تقسيم الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: مقومات الرقابة الداخلية.

المبحث الثالث: تقييم الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: ماهية الرقابة الداخلية

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على الرقابة الداخلية، من خلال نشأتها، والمراحل التي مرت بها عبر التاريخ، أما المطلب الثاني فيشمل المفاهيم المتعددة لها، والعوامل المساعدة على تطورها.

المطلب الأول: نشأة الرقابة الداخلية

تبعث الحاجة إلى رقابة عمل الغير من قديم الزمان حيث كان العمل والاحتفاظ بالأصول يناط به إلى أفراد لحساب الدولة وتطلب الأمر الرقابة على هؤلاء الأفراد حيث يقومون بالاحتفاظ بالأصول وتسجيل تحركات هذه الأصول كما أن الأفراد ملاك الأرض أو القائمون بالتسويق كانوا في حاجة إلى من يقوم بالرقابة على الأعمال التي يقوم بها العاملون لحسابهم في التسجيل والاحتفاظ بالأصول نيابة عنهم، وفي المراحل الأولى للتقدم البشري كانت الطرق للتنفيذ مبدئية يتولاها أصحابها بسبب قلة العمليات التجارية، وبذلك كان الفرد نفسه يقيد ويراقب عمله في نفس الوقت، إلا أن التقدم البشري وانتشار التجارة العالمية واتساع نطاق التجارة الداخلية أدى إلى فصل الملكية عن الإدارة وبالتالي ازدادت الحاجة إلى الرقابة لصالح الإدارة حيث زاد العاملون وكذلك الرقابة لصالح أصحاب رأس المال، فازدياد رأس المال المستثمر في العمل التجاري أو صناعي أو خدمي وظهور الملكية الجماعية في صورة شركات أفراد أو مساهمة الزم إسناد إدارة المشروع إلى نخبة من الإداريين للقيام بوظائف المشروع المختلفة يساعدهم في ذلك مجموعة من العاملين في المشروع، من وظائف الإدارة رقابة أعمال العاملين ومحاسبتهم عن أخطائهم وتصحيح هذه الأخطاء، وأيضا تطلب الأمر أن يتابع أصحاب رأس المال المديرين في نجاحهم أو فشلهم، في إدارة المشروع فأصبح الأمر يتطلب تنظيما داخليا في المشروع يتيح رقابة ومتابعة أعمال القائمين لتنفيذ السياسات الموضوعة لصالح المديرين كما أصبحت الحاجة ماسة إلى من يراقب هؤلاء المديرين نيابة عن أصحاب رأس المال على أن يقدم لهم تقريرا عما لمس أثناء الرقابة وبذلك يمكن محاسبتهم عن الأخطاء التي يقعون فيها أثناء قيامهم بعملهم.¹

إن المتتبع لتطور الرقابة يظهر الأساس والتحليل والتفسير للتغيرات التي طرأت في سبيل تحقيق هدف الرقابة، ويظهر هذا التطور أن الوظيفة الرقابية وتحقيقها مرت في مراحل متعددة:²

¹ عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001، ص: 9.

² نفس المرجع السابق، ص، ص: 11، 10.

أولاً: المرحلة الأولى قبل سنة 1500 ميلادية،

كانت الأحداث المالية تسجل في سجلين منفصلين بواسطة أشخاص مستقلين يتولى كل منهم التسجيل لنفس العمليات مستقلاً عن الآخر وهذا لغرض وجود سجلين يمكن تطابقهما، وبالتالي يمنع التلاعب والاختلاس، فكان الوظيفة الرقابية الداخلية كانت تتحقق داخليا وليس هناك من يراقب العمل من خارج المشروع، ويتطور النشاط التجاري وازدياد حجم الاتصالات الدولية نتيجة فتح آفاق جديدة عن طريق النقل البحري واستعمار أماكن جديدة تطلب الأمر محاسبة العائدين من قباطنة السفن والعائدين بالثروات من الدنيا القديمة للقارة الأوروبية فتطلب الأمر استخدام مراجعين لغرض محاسبة قباطنة السفن هذه ومنع اختلاس هذه الثروات فكان الرقابة وجدت في هذا الوقت للتحقق من أمانة الأشخاص الذين عهد إليهم المسؤوليات المالية، وفي ذلك الوقت لم يشار إلى أي نظام يتعلق برقابة داخلية أو نظام محاسبي، فالأسلوب الذي كان متبعاً في المراجعة في ذلك الوقت هو تحقيق مفصل لكل عملية أو حدث مالى يتم.

ثانياً: المرحلة الثانية من سنة 1500 إلى سنة 1750،

اتسع استخدام الرقابة لتشمل النشاط الصناعي الذي ظهر بوجود الثورة الصناعية وظلت الرقابة تعنى لاكتشاف الاختلاسات والتلاعب، وازدادت أهمية ذلك بسبب انفصال الملكية لرأس المال عن الإدارة، وكانت الرقابة المالية تتركز في فحص مفصل للأحداث المالية، إلا أن هناك تغيرات جوهرية في اتجاهات الرقابة وأدواتها تتحقق في خلال هذه المرحلة حيث كان هناك اعتراف عام بضرورة وجود نظام محاسبي منتظم لغرض الدقة في التقرير ومنع التلاعب والاختلاس، والتغير الآخر الهام كان القبول العام للحاجة على استعراض مستقل للنواحي المالية سواء للمشروعات الكبيرة أو الصغيرة.

ثالثاً: المرحلة الثالثة الفترة 1750 إلى ما بعد ذلك،

كانت هناك تغيرات اقتصادية هامة أدت إلى ظهور المشروع الكبير الحجم وبرز شركات المساهمة وانتقلت الإدارة من أفراد إلى مهنيين وأصبح أصحاب رأس المال غائبون عن الإدارة وبالتالي أنصب اهتمامهم على المحافظة على رأس المال وظهرت مهنة المراجعة كرقابة خارجية محايدة واعتراف بالرقابة الداخلية كنظام ضروري لأي تنظيم محاسبي.

المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية

تعد الرقابة الداخلية ذات أهمية لتحقيق السير السليم والمحكم للمؤسسات الاقتصادية، كما أنها الأساس الذي يعتمد عليه في متابعة تنفيذ الخطط المرسومة التي تجسد سياستها من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: تعريف الرقابة الداخلية

لقد تعددت التعاريف التي تناولت الرقابة الداخلية حيث يمكن تلخيصها في:

على حسب منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين (OECCA) الفرنسية: "الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية، الإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرية وتحسين النجاعة، ويبرز ذلك بالتنظيم، وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة".¹

وقد عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الرقابة الداخلية على أنها "تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة".²

وعرفت أيضا بـ "أنها جزء لا يتجزأ من إدارة المؤسسة وتمثل صمام الأمان في الدفاع عن أصول وممتلكات المؤسسة وحمايتها من التلاعب حيث تشمل هذه الرقابة الخطط والطرق والإجراءات المستخدمة لتحقيق الأهداف وبالتالي تدعم الإدارة المعتمدة على أسس الأداء".³

الفرع الثاني: العوامل المساعدة على تطور الرقابة الداخلية

لقد تعددت العوامل المساعدة على تطور الرقابة الداخلية، وهذا نتيجة التطورات التي مر بها العالم ككل وخاصة من الناحية الاقتصادية ومن أهم هذه العوامل نجد:

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات-الاطار النظري والممارسة التطبيقية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص: 85.

² خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات- الناحية النظرية-، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2004، ص: 228، 229.

³ عطا الله أحمد سويلم الحسيبان، التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2009، ص: 46.

أولاً: كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها

إن النمو الضخم في حجم الشركات وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرغ والنمو الطبيعي، جعل من الصعوبة بمكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة المشروعات فأدى إلى الاعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشف التحليلية والموازنات وتقسيم العمل وغيرها.¹

ثانياً: تفويض السلطات

في بداية الأمر كان صاحب المشروع هو الذي يدير ويراقب جميع أعماله، ومع كبر حجم المنشآت وظهور شركات المساهمة التي أدت إلى فصل ملاك المشروع عن إدارة المشروع، نظراً لكثرة عدد المساهمين، إدارة المشروع مركزة في مجلس إدارة منتخب يحدد صلاحياته القانون، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من توجيه أعماله بشكل صحيح اضطر إلى تفويض صلاحياته لإدارات مختلفة في المشروع، مثل إدارة المشتريات، وإدارة الإنتاج، والإدارة المالية وغيرها ومن أجل إخلاء مسؤوليته أمام المساهمين يقوم مجلس الإدارة بتحقيق الرقابة الداخلية على أعمال الإدارات عن طريق وسائل وإجراءات الرقابة الداخلية، كي يطمئن على حسن سير العمل بالمؤسسة.²

ثالثاً: حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة

لابد لإدارة المشروع من الحصول على عدة تقارير دورية عن الأوجه المختلفة لنشاطه من أجل اتخاذ المناسب واللائم من القرارات لتصحيح الانحرافات ورسم سياسة المؤسسة في المستقبل، ومن هنا من وجود نظم رقابية سليمة ومتينة تطمئن الإدارة إلى صحة تلك التقارير التي تقدم لها وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات.³

رابعاً: حماية أصول المؤسسة

تعتبر حماية الأصول أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال نظام سليم للرقابة الداخلية من شأنه أن يخلي المسؤولية المترتبة على الإدارة في منع الأخطاء والغش أو تقليل احتمال ارتكابهما على الأقل.⁴

خامساً: حاجة الجهات الحكومية وتحويلها إلى بيانات دقيقة

تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المؤسسات المختلفة الناشطة داخل البلد وذلك لاستعمالها في عملية التخطيط الاقتصادي، الرقابة الحكومية، التسعير وغير ذلك، فإذا ما طلبت هذه البيانات من المؤسسة

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية -، مرجع سابق، ص: 227.

² مقدم خالد، عبد الله مايو، الرقابة الداخلية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة محاسبة ومراجعة السنة الأولى ماستر دراسات محاسبة وجباية معمقة (ل م د)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص: 17.

³ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية -، مرجع سابق، ص: 228.

⁴ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص: 95، 96.

يجب أن تقدمها هذه الأخيرة بسرعة، وهذا هو الأمر الذي لا يتسنى لها ما لم يكن لها رقابة داخلية فعال وقوي.¹

سادسا: اعتماد مراجعة اختبارية

يزيد الاعتماد على الرقابة الداخلية في هذا النوع من المراجعة، كون المراجع يستند في هذا النوع السابق من المراجعة على جزء معين من الكل من حجم المفردات المقدمة، ويكون ذلك باستعمال طريقة العينات في اختيار بعض المفردات التي ستجري عليها المراجعة، في الأخير يعمم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تمثل الكل (المجتمع)، يتوقف تحديد حجم العينة بشكل كبير على درجة متانة الرقابة الداخلية المستعملة في المؤسسة.²

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الرقابة الداخلية

سوف نتطرق في هذا المطلب لتحديد كل من أهمية وأهداف الرقابة الداخلية

الفرع الأول: أهمية الرقابة الداخلية

تتلخص أهمية الرقابة الداخلية في ما يلي:³

- الرقابة تشجع الإدارة على تحقيق الأهداف والسبب في ذلك أن الرقابة يبرز فيها الوقوف على تنفيذ الخطط وتقوم على كشف المشاكل والصعوبات المترتبة عليها، وتقوم الرقابة في الوقت المناسب إلى توجيه الإدارة إلى ضرورة اتخاذ القرارات المناسبة من أجل تفادي أي خطأ يقع عند تنفيذ الخطط؛
- الرقابة تساهم في تغيير وتعديل الخطط والبرامج وذلك عن طريق النظر إلى ظروف التشغيل الفعلي أو النظر إلى العوامل التي تؤثر بشكل مهم في تطبيق الخطط، وتعديل الخطط تكون عن طريق تحديد الإجراءات اللازمة لوضع الأمور في طريقها الصحيح قبل أن تكبر دائرة الانحرافات بشكل لا يمكن بعده من تحقيق الخطط الموجودة؛
- الرقابة فيها ضمان لحسن سير العمل حيث الرقابة تضمن لنا نتائج سليمة في العمل لأنها تضع الأجهزة المسؤولة على مدى ما حققته الوحدات الاقتصادية أو قطاعات النوعية من أهداف اقتصادية وصناعية وذلك كله عن طريق الرقابة الداخلية أو الخارجية معا؛

¹ خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل لطباعة والنشر، الأردن، 1998، ص: 162.

² محمد النهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص: 96.

³ حمزة بحيات، فوزية لعراية، دور المراجعة الداخلية في تقييم أداء الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة - المسيلة -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر 2016/2017، ص: 14، 13.

- الرقابة تحقق العدالة حيث العدالة المرجوة من الرقابة تكمن في معرفة المقصرين من العاملين وتشجيع للعمال الذين يبذلون الجهد لرفع مستوى الخطط التي وضعتها الإدارة، والرقابة إذا تمت من قبل الأجهزة المسؤولة فإن ذلك يوفر لنا إنتاجية سريعة بكلفة قليلة؛
- الرقابة تنير الطريق أمام الإدارة في معرفة مستوى العمل، لأنها تقوم بتزويد المديرين من الموارد البشرية والموارد المادية الذي يمكن المدير من متابعة العمال سواء كان ذلك أسبوعياً أو شهرياً؛
- التنسيق بين المجموعة الواحدة والذي يقوم على تحقيق أقصى نتائج سليمة وتنفيذ للخطط بشكل سليم وسريع وكشف مواطن الضياع بطريقة سريعة وذلك من خلال التنسيق الذي يتم عن طريق الرقابة؛

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الداخلية

للمراقبة الداخلية العديد من الأهداف، بحيث أن كل هدف يسعى إلى خدمة المؤسسة ومساعدتها بالشكل الذي يمكنها من تحقيق الأهداف العامة والمسطرة، وقد تطورت هذه الأهداف بتطور مفهوم الرقابة وأصبحت أوعى وأشمل مما كانت عليه في السابق، وتتمثل في:¹

- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والمسؤوليات؛
- تحقيق حماية أصول المشروع من الاختلاس والتلاعب وسوء الاستخدام؛
- تأكيد دقة البيانات المحاسبية حيث يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية؛
- توفير مستوى معين من الكفاية الانتاجية؛
- تحقيق المطابقة الدورية بين الموجودات المسجلة في الدفاتر وبين تلك التي تم جردها؛
- تسجيل كافة العمليات بالسرعة المناسبة وبالقيم الصحيحة في الحسابات المناسبة وفي الفترة المحاسبية التي تمت فيها هذه العمليات، حيث يسهل إعداد المعلومات المالية ضمن إطار سياسات محاسبية معترف به أو بطريقة تسمح بتحديد المسؤولية المحاسبية للموجودات؛

¹ عطا الله أحمد سويلم الحسيبان، مرجع سابق، ص: 47، 48.

المطلب الرابع: أنواع الرقابة الداخلية

نتيجة اختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى الرقابة الداخلية والتي تنقسم هذه الأخيرة إلى ثلاثة أنواع:

الفرع الأول: الرقابة الإدارية

وتتمثل في الخطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات التي تختص أساساً بالكفاية الإنتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية، وهذه الإجراءات عادة ترتبط بطريقة غير مباشرة بالنواحي المالية والسجلات المحاسبية، ومن بين ما تشمل عليه هذه الرقابة دراسات الزمن والحركة، واستخدام طرق التحليل الإحصائي وإعداد برنامج تدريب العاملين ومراقبة الجودة.¹

الفرع الثاني: الرقابة المحاسبية

وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال: إتباع نظام القيد المزدوج، إتباع نظام المصادقات، واعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول، ووجود نظام مستندي سليم، وإتباع نظام التدقيق الداخلي، وفصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين.²

الفرع الثالث: الضبط الداخلي

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.³

¹ احمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، الطبعة الأولى، دار الجنان، الأردن، 2015، ص: 50.

² خالد امين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية -، دار وائل لنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الأردن، 2007، ص: 168.

³ نفس المرجع السابق، ص: 168.

المبحث الثاني : مقومات الرقابة الداخلية

إن وجود نظام قوي للرقابة الداخلية يعتمد على كل من النموذج المحاسبي والإداري الفعال الذي يسمح بتوليد معلومات تعبر بصدق عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من جهة، ويمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى، وتتمثل مقومات الرقابة الداخلية في المقومات الإدارية والمقومات المحاسبية:

المطلب الأول: المقومات الإدارية للرقابة الداخلية

للقابة الداخلية مجموعة من المقومات الإدارية يجب توفرها لضمان الكفاءة العالية وتتمثل في:¹

الفرع الأول: هيكل تنظيمي كفء

تختلف الخطة التنظيمية من مؤسسة إلى أخرى، فكل مؤسسة يجب أن يكون لها هيكل تنظيمي يتلاءم مع الأهداف المسطرة من قبله، كما يجب على هذه الأخيرة أن تتميز بالبساطة والوضوح حتى يسهل فهمها.

الفرع الثاني: كفاءة الأفراد

إن فعالية الرقابة الداخلية لتحقيق أهدافها لا تقتصر فقط على تنظيم محاسبي سليم وتنظيم إداري ملائم، ولكن يجب أن توفر المؤسسة مجموعة من الموظفين ورؤساء الإدارات العاملين بالمؤسسة من ذوي الدرجات العالية في الكفاءة.

الفرع الثالث: مستويات ومعايير أداء سليمة

تؤثر سلامة الواجبات والوظائف في كل قسم بدرجة كبيرة على فعالية الرقابة الداخلية وعلى كفاءة العمليات الناتجة عن هذا الأداء فتمدنا الإجراءات الموضوعية بالخطوات التي يتم بمقتضاها اعتماد العمليات وتسجيلها والمحافظة على أصولها، كما يجب أن تمدنا مستويات الأداء بالوسائل التي تضمن دقة اتخاذ القرارات والتسجيل، كما أن كفاءة العاملين بالمؤسسة لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين، لمحاولة المقارنة بين الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات.

¹ يُعَدُّ علي مُجَدَّ الجابري، تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن - دراسة ميدانية-، دراسة استكمال الحصول على الماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - صنعاء-، اليمن، 2014، ص: 32.

الفرع الرابع: سياسات وإجراءات لحماية الأصول

يعتبر وجود مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول بقصد توفير الحماية الكاملة له أو منع تسربها أو اختلاسه أو لضمان صحة البيانات للتقارير المالية والمحاسبية لذلك تعتبر من الدعامات الرئيسية للرقابة الداخلية من حيث جانبها الإداري.

الفرع الخامس: قسم التدقيق الداخلي

من متطلبات الرقابة الداخلية الجيد وجود قسم كتنظيم إداري داخل المؤسسة يطلق عليه قسم (التدقيق الداخلي).

المطلب الثاني: المقاومات المحاسبية للرقابة الداخلية

بالإضافة إلى المقومات الإدارية تقوم الرقابة الداخلية الفعالة على مجموعة من الدعائم والمقومات المحاسبية والمالية، تتمثل في:

الفرع الأول: نظام محاسبي سليم

يعتبر وجود نظام محاسبي سليم يضمن للإدارة تحقيق الضبط المحاسبي من أبرز مقومات الرقابة الداخلية المحاسبية، ويعتمد هذا النظام على مجموعة من السياسات هي:¹

أولاً: المجموعة الدفترية

وهي تختلف حسب اختلاف طبيعة المؤسسات وأنشطتها، ويجب أن تكون هذه المجموعة الدفترية متكاملة ومراعية للنواحي القانونية والشكلية.

ثانياً: الدورة المستندية

يتطلب التحقيق الجيد للرقابة الداخلية وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة طالما تمثل المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات، وبالتالي عند تصميم المستندات يجب مراعاة النواحي القانونية والشكلية.

¹ بلال براهيم، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أئمة بوقرة، بومرداس، الجزائر 2014/2015، ص: 20.

ثالثا: الدليل المحاسبي

يعني وجود أساس سليم لتقديم بيانات إجمالية لها أهميتها في مجال التحليل والمقارنة اللازمة لأغراض الرقابة، حيث يتم تقسيم هذه البيانات إلى مجموعة من الحسابات الرئيسية تتفرع منها حسابات فرعية.

الفرع الثاني: الوسائل الآلية الالكترونية المستعملة

أصبحت العناصر الآلية المستعملة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل الوحدات الاقتصادية من العناصر الهامة في ضبط وإنجاز الأعمال، وتزايد أهمية استخدام الحاسوب في إنجاز العديد من العمليات خلال الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض إعدادها أو الإفصاح عنها.¹

الفرع الثالث: الجرد الفعلي للأصول

معظم الأصول التي تملكها المؤسسة تتميز بالوجود المادي، وبالتالي يمكن القيام بعملية الجرد الفعلي لهذه الأصول مثل النقدية التي بحوزة المؤسسة، ومعظم الاستثمارات من آلات، سيارات، أراضي، مباني، أثاث، فعملية الجرد هذه تسمح بعملية الرقابة عن طريق مقارنة ما هو مسجل في السجلات المحاسبية مع ما هو موجود فعلا.

الفرع الرابع: الموازنات التخطيطية

يتمثل الدور الرقابي للموازنات في إجراء المقارنة بين الأهداف المخططة والنتائج الفعلية، وبيان أسباب الانحرافات لمحاولة تفاديه أو تتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات، تحديدا دقيقا لتنظيم أهدافه ووظائفه، كذلك تحديد خطوط السلطة والمسؤولية ووجود نظام محاسبي سليم، ووضع معايير عملية دقيقة.²

الفرع الخامس: نظام التكاليف المعيارية ونظام التكاليف على أساس الأنشطة

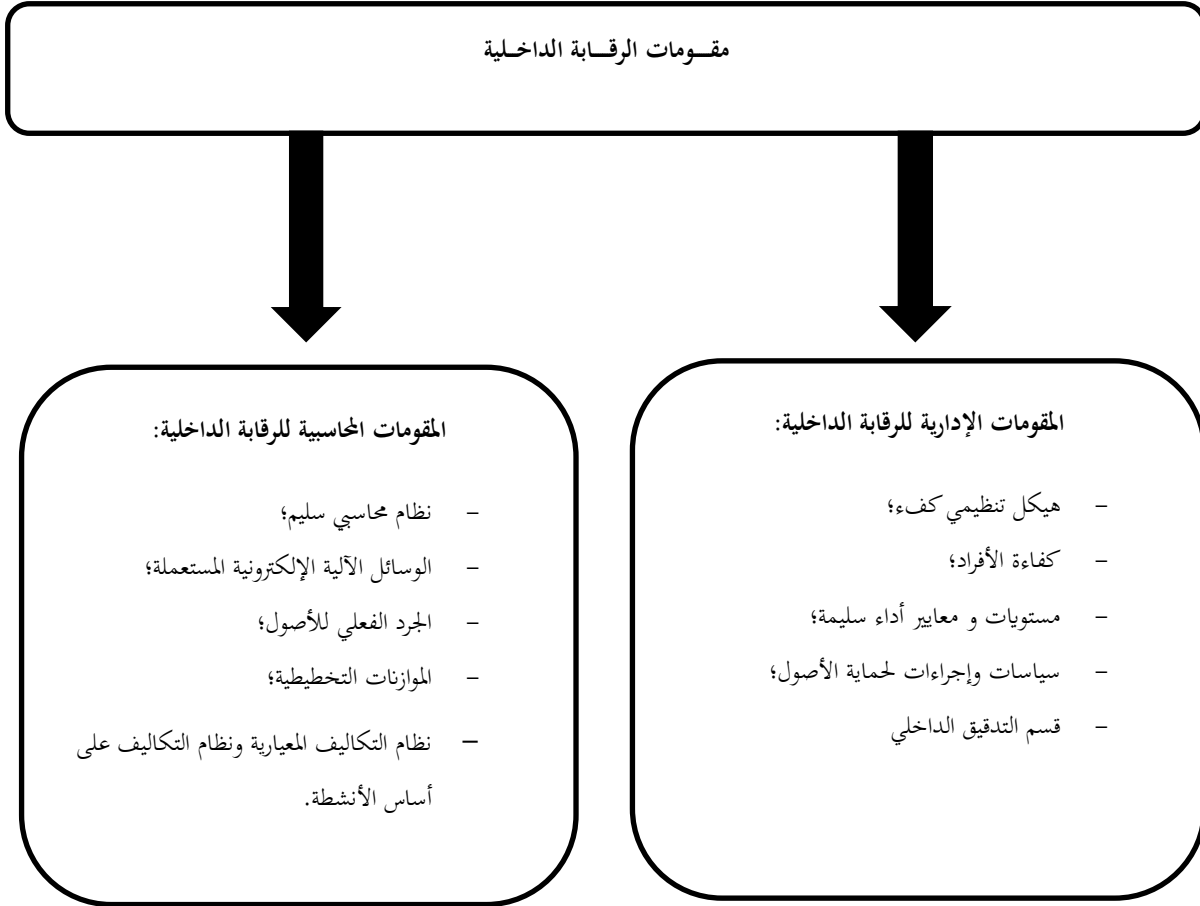
التكاليف المعيارية هي تكاليف محددة مسبقا لما يجب أن تكون عليه تكلفة وحدة المنتج خلال الفترة المقبلة، ويتم تحديدها عادة باستخدام الأساليب العلمية، وتهدف إلى مساعدة الإدارة في أغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وتمكنها من الكشف عن عناصر عدم الكفاءة الموجودة في التكاليف الفعلية ثم القيام بعملية تحليلها. ونظام التكاليف على أساس الأنشطة يسمح للمؤسسة بتحديد التكلفة الفعلية المرتبطة بالخدمات وذلك

¹ حمزة بحيات، فوزية لعراية، مرجع سابق، ص: 19.

² محمد علي محمد الجابري، مرجع سابق، ص: 33.

بناءً على الموارد المستهلكة من قبل الأنشطة التي تم القيام بها لإنجاز هذه الخدمات وهو أداة تستخدمها الإدارة لترشيد قراراتها فيما يخص التخطيط والرقابة.¹

الشكل رقم(01): مقومات الرقابة الداخلية



المصدر: من إعداد الطالبات بناءً على ما سبق

¹ بلال براج، مرجع سابق، ص: 21.

المبحث الثالث: تقييم الرقابة الداخلية

للمدقق الخارجي دور مهم وأساسي في المؤسسة، نظرا للدور الذي يلعبه في اكتشاف نقاط القوة والضعف في الرقابة الداخلية، لهذا سنعرض في هذا المبحث مراحل وأساليب تقييم الرقابة الداخلية، ودور المدقق الخارجي في اكتشاف الأخطاء وتصحيحها.

المطلب الأول: مراحل تقييم الرقابة الداخلية

لتقييم الرقابة الداخلية هناك مراحل يجب اتباعها وهي كالآتي:

الفرع الأول: جمع الإجراءات

تهدف هذه المرحلة إلى جمع كل ما يساعد المدقق الخارجي على تقييم الأنظمة، الإجراءات والمناهج في المؤسسة، وتتعلق الإجراءات بتعليمات تنفيذ الأعمال، الوثائق المستخدمة، محتواها، نشرها وحفظها، وكذلك الترخيص والمصادقة، تسجيل ومعالجة المعلومات اللازمة لسير المؤسسة ومراقبتها، وتختلف الإجراءات المستخدمة بين كل قسم ووظيفته في المؤسسة، ويتطلب وصف الإجراءات عدة جلسات مع المسؤولين عن الوظيفة المدروسة.

الفرع الثاني: اختبارات الفهم

بعد إعداد المدقق لخرائط التدفق أو وصفه الكتابي، فإنه يتحقق من استيعابه للنظام من أجل انطلاقه من أسس خاطئة، فخرائط التدفق تسمح بإيجاد الإجراءات الرقابية الملائمة.¹

الفرع الثالث: تقييم أولي للرقابة الداخلية

بعد اعتماد المدقق على المرحلتين السابقتين يتمكن من إعطاء تقييم أولي للرقابة الداخلية باستخراجه مبدئيا لنقاط القوة (ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات) ونقاط الضعف (عيوب يترتب عنها خطر ارتكاب أخطاء وتزوير). وتكون عملية تقييم الرقابة الداخلية في هذه المرحلة عن طريق استمارات مغلقة، أي استمارات تتضمن أسئلة يكون الإجابة عليها إما بـ "نعم" أو "لا"، وعليه يستطيع المدقق في نهاية هذه المرحلة تحديد نقاط

¹ هناء صولي، مدى مصداقية مراجعة الحسابات على القوائم المالية المعدة وفق مبادئ وأسس المحاسبة، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: تدقيق محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص: 53.

قوة الرقابة الداخلية وكذلك نقاط ضعفها وذلك من حيث التصور أي من الناحية النظرية لها محل الدراسة.¹

الفرع الرابع: اختبارات الاستمرارية

يتأكد المراجع من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في تقييم الأولي للنظام نقاط قوة فعلا أي مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة، إن اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى مقارنة باختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمراجع أن يكون على يقين بأن الإجراءات التي راقبها إجراءات مطبقة باستمرار ولا تحمل خلافا.²

الفرع الخامس: التقييم النهائي للرقابة الداخلية

يسمح اختبار الديمومة أو اختبارات الرقابة للمدقق بإجراء التقييم النهائي للرقابة الداخلية، فاختبارات الديمومة تحدد نقائص التشغيل أو التطبيق التي تأتي كنتيجة للتطبيق الخاطئ لنقاط القوة الخاصة بالنظام.³

المطلب الثاني: أساليب تقييم للرقابة الداخلية

يعتبر تقييم الرقابة الداخلية من طرف المدقق المراحل الأساسية في عمله، ولتحقيق ذلك يعتمد هذا الأخير على مجموعة من الأساليب والتي من أهمها نذكر:

الفرع الأول: أسلوب قوائم الاستقصاء

وتسمى كذلك قوائم الاستبيان، فهذا الأسلوب يعتبر من الأساليب الأكثر استعمالا من طرف المراجعين لتقييم الرقابة الداخلية حيث تقوم بعض المؤسسات أو مكاتب المحاسبة والمراجعة بتحضير قائمة نموذجية تشمل مجموعة واقعية من الأسئلة والتي تتناول جميع نواحي النشاط داخل المؤسسة، وخاصة العمليات المعتادة مثل العمليات النقدية، عمليات الشراء والبيع، أرصدة الدائنين والبنوك... الخ.⁴

¹ الطيب طيبة، ناصر الدين عززي، دور محافظ الحسابات في تقييم الرقابة الداخلية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: تدقيق محاسبي، قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016، ص: 65.

² محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 74.

³ بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص: 112.

⁴ نورة بوسالم، دور محافظ الحسابات في تفعيل الرقابة الداخلية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: تدقيق محاسبي، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2015، ص: 72.

يقوم المراجع بتوزيع هذه القائمة من الأسئلة على الموظفين لتلقي الإجابات عليها ومن ثم تحليلها للوقوف عن مدى فعالية الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة.

الفرع الثاني: الملخص التذكيري

هو عبارة عن بيان تفصيلي تحدد الإجابات والأسس التي يتميز بها النظام السليم للرقابة الداخلية من أجل الاسترشاد به عند القيام بعملية الفحص والتقييم، وبذلك يعد هذا الملخص دليل أو مرشدا لتقييم الرقابة الداخلية يمكن الرجوع إليه في أي وقت.

الفرع الثالث: التقرير الوصفي

تعتمد هذه الطريقة على قيام المراجع بوضع تقرير يصف النواحي المختلفة للرقابة الداخلية في المؤسسة، ويتضمن شرح لتدفق العمليات والسجلات الموجودة بها، وتقييم الاختصاصات والتعرف بالموظف الذي يقوم بالعمل وطريقة تنفيذ هذا العمل من أجل التوصل إلى الإصلاح التي يمكن اقتراحها على إدارة المؤسسة.

الفرع الرابع: خرائط التدفق

هي عبارة عن هيكل يحتوي على مجموعة من الأشكال والرموز التي تعبر كل منها عن جزء من الرقابة الداخلية المحاسبية، حيث يستخدم هذا الهيكل في توضيح التدقيق المتوالي لبيانات أو القرارات أو إجراءات معينة، كما تعكس كيفية المستندات الأولية إلى معلومات محاسبية مثل: دفتر اليومية، دفتر الأستاذ العام.¹

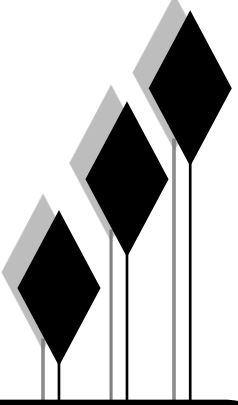
¹ بلال براج، مرجع سابق، ص، ص: 71، 72.

خلاصة الفصل

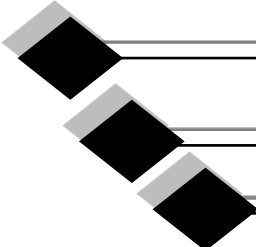
من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل توصلنا إلى أن الرقابة الداخلية عبارة عن إجراءات وأساليب توضع لضمان سير العمل، من أجل حماية الأصول، والمحافظة على القدرة النقدية والمحاسبية، وفق للمعايير الصحيحة.

وأثناء تقييم الرقابة الداخلية يتم تحديد أهميتها كأداة لدعم تحديد حجم الاختبارات ونوعية الإجراءات المتبعة للوقوف على جوانب ضعف والقوة في النظام المحاسبي المعتمد.

ومن هنا يمكن القول بأن الرقابة الداخلية هي نظام فعال وضروري من أجل تحقيق غايات وأهداف المؤسسة وضمان سيورة العمل والحفاظ على الاستمرارية في المؤسسات الاقتصادية.



الفصل الثاني: مدخل حول جودة المعلومات المحاسبية

- المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية
 - المبحث الثاني: عموميات حول جودة المعلومات المحاسبية
 - المبحث الثالث: علاقة الرقابة الداخلية وأثرها على تدعيم جودة المعلومات المحاسبية.
- 

تمهيد:

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً أساسياً في اتخاذ مختلف أنواع القرارات داخل المؤسسة، ويتوقف نجاح القرار على مدى صحة هذه المعلومات ودقتها أو طريقة تنظيمها، وتخزينها أو نقلها إلى أصحاب القرار داخل المؤسسة.

وتمثل المعلومات المحاسبية الأداة المحركة لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما تعد عنصر ربط وتنسيق بين المؤسسات وفروعها، وكوسيلة اتصال بين الفعاليات والأحداث الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة ومستخدمي المعلومات عند عملية اتخاذ القرارات، إذ أن جودة أي قرار يتم اتخاذه يعتمد على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال التقارير المالية من معالجة الأحداث المالية داخل المؤسسة وتدقيقها كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي بهدف الإفصاح عنه أو تقديمها للجهات المستفيدة منها سواء كانت داخلية أو خارجية.

ومع اعتبار أن المعلومات المحاسبية وسيلة للتسيير، يتطلب أن تتميز هذه المعلومة بالمصداقية والصحة وتعبيرها العادل عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وهذا بالإضافة إلى الملائمة و الوثوقية والتجارب مع مختلف احتياجات الأطراف المستفيدة منها، ويبحث فيها الثقة عند اعتماد هذه المعلومات في مختلف مجالات اتخاذ القرارات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: عموميات حول جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: علاقة الرقابة الداخلية وأثرها على تدعيم جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

تعد المعلومات المحاسبية من أهم الركائز الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الإدارة الحديثة لأداء المهام والوظائف المتعددة وصنع القرار وتحقيق الأهداف.

المطلب الأول: تعريف المعلومات المحاسبية

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها: "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها أو تقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا".¹

وتعرف أيضا بأنها: "ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي تم تغذيته ببيانات محاسبية، وتعد المعلومات المحاسبية بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفر هذه المعلومات اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة".²

وبذلك فإن المعلومات المحاسبية تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية أو خارجية التي لها علاقة بالمؤسسة وبما يحقق الفائدة من استخدامها.

المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية

وهي الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المزودة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين. ويمكن تلخيص هذه الخصائص كما يلي:

الفرع الأول: القابلية للمقارنة

فمعلوماته يجب أن تتوفر فيها صفة إمكانية مقارنتها بمعلومات أخرى عبر الزمن، وكذلك مقارنة نتائجها في القوائم المالية.³

¹ وردة بالعيد، مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، علوم تجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013، ص: 91.

² سارة طبشوش، دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مؤسسة الإسمينت لعين لكبيرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبية، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2017، ص: 48.

³ فريد كورتل، خالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، 2015، ص: 67.

الفرع الثاني: الحيلة والحذر

فلا بد أن توضع التقارير المحاسبية وتقديراتها بحيلة وحرص تام.

الفرع الثالث: القابلية للفهم

بحيث تكون المعلومات المحاسبية مفهومة.

الفرع الرابع: الجوهر فوق الشكل

فلا يهم شكل المعلومات المعروضة بأي شكل، والأهم هو أن تكون جوهرية ومفهومة.¹

الفرع الخامس: الملائمة

تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة.. أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار.

الفرع السادس: الموثوقية

تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.²

الفرع السابع: الحيادية

أي خلو المعلومات المحاسبية من أي تحيز، لأي جهة كانت من مستخدمي القوائم المالية على حساب جهة أخرى.

¹ فريد كورتل، خالد الخطيب، مرجع سابق، ص: 67.

² مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 211.

الفرع الثامن: الاكتمال

حتى تكون المعلومات المحاسبية موثوقة يدب أن تكون كاملة، ضمن الحدود المادية و المالية، فالحذف يمكن أن يجعل المعلومات خاطئة أو مضللة، بالتالي تصبح غير موثوقة ممكنا يخفض من ملائمتها.

الفرع التاسع: أمانة التعبير

يجب أن تعبر المعلومات المعروضة بصدق وأمانة عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي طرأت على المؤسسة بعقلانية.¹

الفرع العاشر: الأهمية النسبية

تكون المعلومة ذات دلالة معتبرة إذا كان من الممكن أن يسبب عدم بيانها أثر ما على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون استنادا إلى الكشف المالية.²

المطلب الثالث: أنواع المعلومات المحاسبية ومصادرها

يعالج هذا المطلب أنواع المعلومات المحاسبية، ومصادرها.

الفرع الأول: أنواع المعلومات المحاسبية

يمكن تبويب المعلومات المحاسبية كما يلي:

أولا: معلومات عن التخطيط والرقابة

وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد

¹ حسن نجاد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص: 235، 236.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة 25 مارس 2009، ص: 86.

ومساءلتهم محاسبيا، أما التكاليف المعيارية فتهمم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى، ويلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية... الخ.

كما يلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التخطيط والرقابة حيث أنها تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي من خلال مساعدتها في تحفيز التوقعات للمستقبل ومقارنة النشاط الجاري بأرقام الخطة لتحديد الانحرافات وتحليلها والبحث في أسبابها وتحديد المسؤولية عنها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها فوات الأوان.¹

ثانيا: معلومات تاريخية

وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث و العمليات التي تمت في زمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل... الخ) وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنشأة وكذلك تستخدم للأغراض الضريبية، وعلى الرغم من أهميتها في تقنية الأداء فإنها لا تصلح كأداة للرقابة على الأداء الجاري واتخاذ القرارات المستقبلية.²

ثالثا: معلومات حل المشاكل

وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات و الاختيار بينهما، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وذلك فهي تتسم بعدم الدورية.

وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل: قرار تصنيع أجزاء معينة من السلعة داخليا أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة و غيرها من القرارات الأخرى، ويمكن أن يقوم بتقديم هذه النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأساس.³

¹ قاسم محسن ابراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، العراق، (٢٠٠٦)، ص: 30.

² أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، فلسطين، 2006، ص: 42.

³ قاسم محسن ابراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، مرجع سابق، ص: 31.

الفرع الثاني: مصادر المعلومات المحاسبية

تعددت مصادر المعلومات المحاسبية و تتمثل في:

الجدول رقم (02 - 01): مصادر المعلومات المحاسبية

المصدر	المفهوم
الميزانية	الكشف الإجمالي للأصول والخصوم (الخارجية= الديون) ورؤوس الأموال الخاصة للكيان عند تاريخ إقفال الحسابات.
جدول حسابات النتائج	كشف إجمالي للأعباء والمنتجات التي أنجزها الكيان أثناء المدة المعنية و على سبيل الاختلاف، تبرز النتيجة الصافية لهذه المدة.
سيولة الخزينة	الأموال الموجودة في الصندوق أو الودائع عند الاطلاع.
رؤوس الأموال الخاصة	الفائدة الباقية من المساهمين في رؤوس الأموال الخاصة للكيان في أصوله بعد حسمها من خصومها (الخارجية).
ملحق الكشف المالية	إحدى الوثائق التي تتألف منها الكشف المالية. وتشمل على معلومات أو شروح أو تعاليق ذات أهمية معتبرة ومفيدة بالنسبة إلى مستعملي الكشف المالية على أساس إعدادها و الطرق المحاسبية الخاصة المستعملة والوثائق الأخرى التي تتألف منها الكشف المالية. ويتم تنظيم عرضها بكيفية نظامية.

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد 19، ص، ص: 81، 82، 90.

المطلب الرابع: مستخدموا المعلومات المحاسبية

هناك العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية والذين تتباين احتياجاتهم انطلاقا من تباين أهدافهم

وغياهم، وتعدد مجالات استخدام المعلومات المحاسبية، هي تستخدم في:

أولا: أساسا لاتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية داخل المؤسسة.

ثانيا: في القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من قبل الأطراف الخارجية.

ثالثا: لتلبية المتطلبات الضريبية وللوفاء بالاحتياجات القانونية والتشريعية، إن تحديد المستخدم المستهدف للقوائم

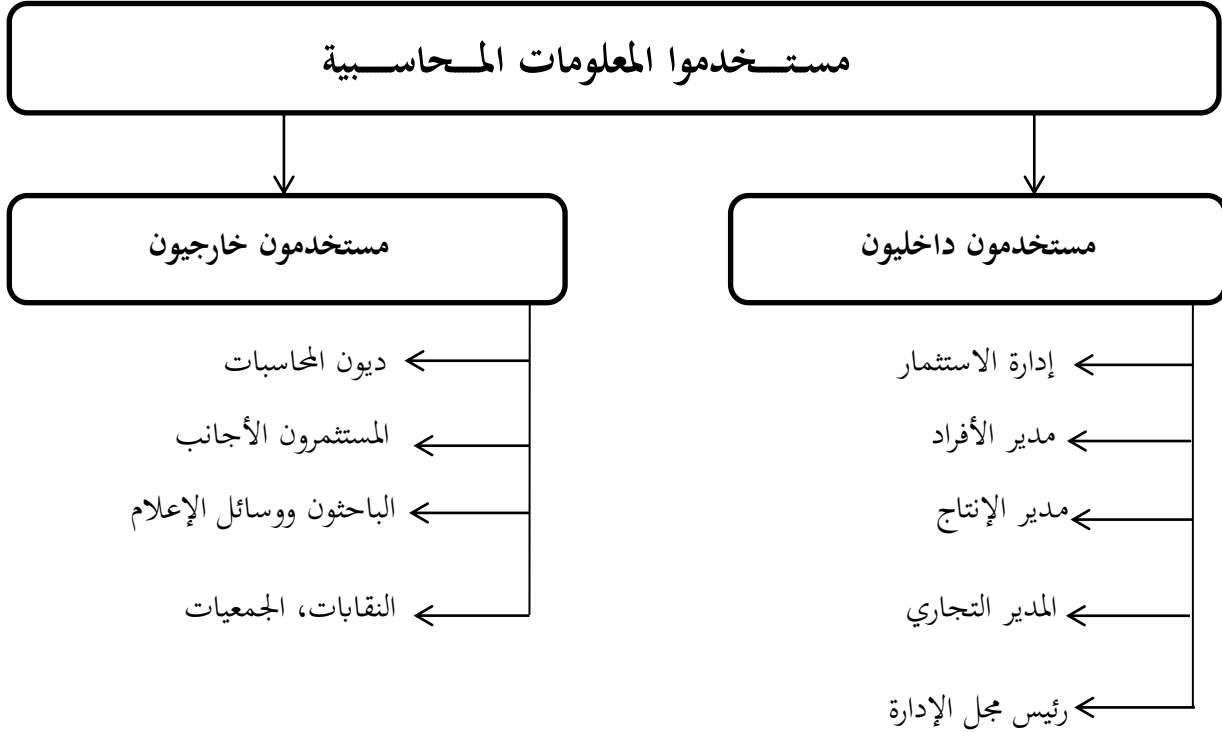
المالية هو الخطوة الأساسية والأولى التي يجب مراعاتها عن إنتاج المعلومات المحاسبية لتحديد الخطوات التالية

والتي تتمثل في:

1. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
2. تحديد الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق تلك الأغراض.
3. تحديد طرق وأساليب عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.
4. تحديد الوقت المناسب لعرض وتقديم المعلومات المحاسبية.

ويعتمد ذلك على ما يملكه مستخدمو المعلومات من الخبرة والمهارة في فهم المعلومات المحاسبية والاستفادة منها.¹

الشكل رقم(2): عناصر الفئات المختلفة لمستخدمي النظام المحاسبي للمعلومات في الوحدة الاقتصادية



المصدر: هاجر بكاري، مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تدقيق محاسبي، 2014/2015، ص: 19.

¹ أحمد عبد الهادي بشير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2006، ص: 58.

المبحث الثاني: عموميات حول جودة المعلومات المحاسبية

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، أي يمكن الاستفادة منها فإنه يجب أن تتوفر فيها خصائص معينة وذلك حتى تكون معلومات ذات دلالة بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية بصفة عامة لتساعدكم في اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

الجودة Quality كمصطلح مشتق من كلمة لاتينية Qualies، يقصد طبيعة الشيء ودرجة صلاحيته. كما عرفت الجودة بأنها ترتبط ببرنامج يتضمن التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي عن طريق الحد من العيوب في الأداء ووضع الشيء المراد تحقيقه.

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية. ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وعادة ما تكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عند إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.¹

ويقصد بجودة المعلومات المحاسبية ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد طبقاً لمجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يسهل في تحقيق الهدف من استخدامها، كما أنها تعد من عناصر الإنتاج حيث أنها تقوم بتحديد فعالية وكفاءة المؤسسة.

كما تعد جودة المعلومات المحاسبية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس المحاسبي في التقارير

¹ جمعة هوام، نوال لعشوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مداخلة تخص ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، بدون سنة، ص: 12.

المالية، بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم، أي أن المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات.¹

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

تتأثر درجة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بعدة عوامل شأنها في ذلك شأن أي أداة توصيل يتم التعامل بها في محيط البيئة الاجتماعية القابلة للتأثير، ويمكن توضيح العوامل المؤثرة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي:²

الفرع الأول: العوامل البيئية

إن للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيش فيها المؤسسة تأثير على جودة المعلومات المحاسبية التي يجب تقديمه أو مقدار الاستفادة منها، حيث تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة في دولة أخرى، وقد أثبت معظم الباحثين أن سبب التباين في محتوى التقارير المالية هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى آخر.

حيث أن النظم المحاسبية في ظل تلك البيئات (الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والقانونية) وغيرها من الجوانب المستمرة في تغييرها في البلدان المختلفة بمرور الزمن، فإن بدورها تعمل في ظل بيئة متغيرة وأن البيئة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية وأن تلك البيئة تتكون من أنشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية

يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، وإذا لم تترتب مثل تلك النتائج فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، وتنتهي النتائج المرغوبة في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين للمعلومات وتكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات لجمع المعلومات.

¹ ناصر محمد علي الجهلي، خصائص: المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص: 24.

² عبد الباسط مداح، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات -دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية تخصص: بنوك، مالية و محاسبة، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2017/2018، ص: 96، 97.

الفرع الثالث: العوامل الاجتماعية

تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت... الخ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة، ربع سنوية مثلاً، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط.

وعلى الرغم أن المحاسبة بقيت وقتاً طويلاً تهتم بالجوانب الفنية إلا أن العوامل الاجتماعية في الوقت الحاضر أصبح لها صدا على التطبيقات المحاسبية، حيث يحتم البعد الاجتماعي للمحاسبة أنه يجب على المحاسب الإفصاح الشامل عن المعلومات التي تفي باحتياجات كافة الفئات في المجتمع وعدم التحيز إلى فئة من المستخدمين على حساب فئة أخرى، لأن هذا يؤثر على عدالة الإفصاح المحاسبي وعدالة التوزيع للمنافع بين كافة الفئات المكونة للمجتمع.

الفرع الرابع: العوامل السياسية

إن لاختيار السياسة المحاسبية آثار اقتصادية واجتماعية بعضها يكون حقيقي أو الآخر يمكن تصوره على أنه كذلك، وفي كلتا الحالتين يعتقد بعض الأفراد أنهم سوف يصبحون في وضع أفضل، كما يعتقد غيرهم أنهم سوف يكونون في وضع أسوأ نتيجة للسياسة المحاسبية المعينة، وكذلك سوف يحاول بعض الأفراد البحث عن السياسة الملائمة أو المحافظة عليها عندما تكون منطقية.

الفرع الخامس: العوامل القانونية

تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهاجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولاشك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية، ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات أو التمسك والالتزام الدقيق بها أمراً مرغوباً فيه ويعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجودة في مجموعة الدول المختلفة التشريعات القانونية، كما أن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصاً مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدأ تكوينها حتى

تصفيته أو هذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة للمستخدمين للمعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعداده أو تقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.

الفرع السادس: العوامل الثقافية

الجدير بالذكر أنه كلما تغير المستوى الثقافي لأي بلد كلما تغير أيضا الهيكل والنظم للعمليات المحاسبية، ومن أهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي، ووضع المنظمات المهنية إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على الأغلبية من الناس فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة، وعلى العكس في البلدان التي تحظى بمستوى تعليمي أفضل وكذلك بالنسبة لوضع المنظمات المهنية ففي الدول التي لها السبق في إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسة المحاسبية فيها، تولي هذه المنظمات اهتماما متزايد في الوقت الحاضر ونجد أن هذه المنظمات تلعب دورا كبيرا في التأثيرات على جودة المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية.

الفرع السابع: العوامل المتعلقة بالمعلومات

تتأثر جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، ولقد حددت نشرة معايير التقارير المالية رقم (02) التي أصدرتها بمجلس معايير المحاسبة المالية (fasb-1980) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرار، وكذلك بموجبها يتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمه أو عرضها في التقارير المالية.

ومن العوامل المتعلقة بالمعلومة المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة وعرض المعلومات وكذلك الانتشار الواسع والسريع للإنترنت والذان كان لهما الأثر في:

- الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الانتاج والحصول على المعلومات؛
- زيادة كمية المعلومات الملبيه لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين؛
- إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في الوقت المناسب؛

- إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنوات.

المطلب الثالث: قياس جودة المعلومات المحاسبية

من خلال العرض السابق لجودة المعلومات المحاسبية نجد أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات، إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي:¹

الفرع الأول: الدقة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات

يمكن التعبير عن جودة المعلومات في الماضي، الحاضر والمستقبل، ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودته أو زادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

الفرع الثاني: المنفعة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات

تتمثل المنفعة للمعلومات المحاسبية في عنصرين هما حصة المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكن أن تكون المنفعة في أحد الصور الآتية:

أولاً: المنفعة الشكلية أي تطابق شكل المعلومات مع تطابق اتخاذ القرار.

ثانياً: المنفعة الزمنية توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب لها.

ثالثاً: المنفعة المكانية أي الحصول عليها بسهولة.

رابعاً: المنفعة التقييمية أو التصحيحية قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

الفرع الثالث: الفعالية بوصفها مقياسا لجودة المعلومات

تحدد الفعالية مدى ودرجة تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها، بالنسبة للمعلومات فإن الفعالية هي مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة.

الفرع الرابع: التنبؤ بوصفها مقياسا لجودة المعلومات

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.

الفرع الخامس: الكفاءة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات

يقصد بالكفاءة حسن استخدام الموارد، أي تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد، وتطبيق

¹ ناصر محمد علي الجهلي، مرجع سابق، ص، ص: 72، 73.

مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة، والتي لا يجب أن تزيد عن قيمة المعلومة.

المبحث الثالث: علاقة الرقابة الداخلية وأثرها على تدعيم جودة المعلومات المحاسبية

وتضمن هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: علاقة الرقابة الداخلية بالمعلومات المحاسبية

تعتبر مصداقية المعلومات المحاسبية من مخرجات الرقابة الداخلية فقد عرفت الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة (IFAC) التي وضعت المعايير الدولية للمراجعة (IAG) فإن "الرقابة الداخلية تحتوي على الخطة التنظيمية، ومجموع الطرق و الإجراءات المطبقة من طرف المديرية، بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم والفعال للأعمال، هذه الأهداف تشتمل على احترام السياسة الإدارية، حماية الأصول، وقاية أو اكتشاف الغش والأخطاء، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية، وكذلك الوقت المستغرق في إعداد المعلومات المحاسبية ذات المصدقية".¹

إن من أهم الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية هو ضمان نوعية جيدة للمعلومات التي ينبغي الاعتماد عليها في البيانات المحاسبية لحماية النقدية والأصول المادية للمؤسسة، والتي تلجأ هذه الأخيرة إلى توفير نظام معلوماتي محاسبي جيد وملائم لمستخدمي الإدارة، والتي تستغلها في تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

فأي خلل يطفو على نظام المعلومات المحاسبية فإنه يشكل مصدرا أساسيا لعدة مشاكل من المشاكل التشغيلية، التي تواجهها كثير من المؤسسات الاقتصادية، والتي تكون عادة سببا في اختفاء البعض منها، وينتج هذا الخلل في النظام عن التواني في توصيل المعلومات المالية الهامة، أو عدم توصيلها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، ونظرا لاعتماد كثير من القرارات على المعلومات المحاسبية والمالية، فإن فشل نظام المعلومات المحاسبية والمالية في تزويد الإدارة بهذه المعلومات في الوقت المناسب، يؤدي إلى عدم كفاءة أعمال المؤسسة، وبالتالي إلى نشأة المشاكل التشغيلية.

لذا يمكن اعتبار المعلومات أحد عوامل الانتاج داخل المؤسسة إذ تدخل البيانات في شكلها الخام مثلها مثل المواد الأولية، بعدها تخضع هذه البيانات إلى عملية معالجة لتخرج في شكلها النهائي كمنتج جديد "معلومات" صالحة للاستعمال.

فتعتبر المعلومات المحاسبية الأداة الأساسية لعملية اتخاذ القرار، ويتوقف نجاح هذه الأخيرة بدرجة كبيرة على مدى صحة ومصداقية المعلومات المحاسبية ودقتها في تمثيل الواقع الذي يعتبر من محددات القرار السليم.

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص: 85، 86.

و لكي تتصف هذه المعلومات المحاسبية بالصحة والمصدقية والدقة وحتى تكون معبرة عن المركز المالي للمؤسسة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، فإنها يجب أن تكون مصادق عليها من طرف مدقق الحسابات، والذي بعد قيامه بفحص وتدقيق ورقابة الاعمال بالمؤسسة وبعد اتمام برنامج التدقيق فإنه يعد تقريراً عن مدى صحة ودقة مخرجات المحاسبية والمتمثلة أساساً في الميزانية وجدول حسابات النتائج وعن الملاحظات والتوصيات التي يراها ضرورية.¹

المطلب الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبية في تدعيم الرقابة الداخلية

يتضمن هذا المطلب خمس فروع و هي كالآتي:²

الفرع الأول: نظام المعلومات المحاسبي كأداة للرقابة الداخلية

يوفر نظام المعلومات المحاسبي البيانات والمعلومات الأولية اللازمة لخدمة متطلبات المؤسسة ولتحقيق كفاءة هذا النظام فإنه يقوم بدور أساسي وفعال من خلال عملية الرقابة فإذا كان التخطيط يسبق الرقابة فإن الرقابة تبدأ مباشرة عند وضع الخطط حيز التنفيذ الفعلي وتستمر معها إذ لا يمكن تصور وجود تخطيط جيد دون وجود أدوات الرقابة قادرة على اكتشاف الانحرافات وتصحيحها كما أنه لا وجود للرقابة الحقيقية ما لم تكن مسبقة بخطة واضحة المعالم تبين الأهداف المرغوبة وتشكيل الأساس الذي يتم تقييم النتائج الفعلية وتحليلها ومعالجة الانحرافات، لذلك نجد الرقابة الداخلية بجانبها المحاسبي تشمل الخطة التنظيمية للمؤسسة والإجراءات المتبعة وجميع الأنشطة اليدوية والآلية والسجلات المستخدمة التي تتعلق بحماية الأصول والتأكد من صحة البيانات المحاسبية مع تقييم مدى الإلزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها والتي تهدف إلى تسجيل العمليات بشكل يسمح بإعداد التقارير المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: الرقابة على التطبيقات

بما أن أهداف الرقابة الداخلية في نظام المعلومات المحاسبي اليدوي هي نفسها في نظام المعلومات المحسوب يمكن تعريف الرقابة على التطبيقات على أنها "عبارة عن إجراءات رقابة محددة تهدف إلى التأكد من صحة البيانات والتقرير عنها، بحيث يمكن الاعتماد على هذه البيانات".

¹ على شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2013/2014، ص: 64، 65.

² سري ذهيبية، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية لمؤسسة محاجر الغرب- سيدي لخضر- مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2016/2017، ص: 50، 52.

الفرع الثالث: الرقابة على المدخلات

هذه الرقابة تصمم لبيان دقة البيانات وصلاحياتها وإدخال المصرح بها فقط للنظام.

ومن إجراءات الرقابة على المدخلات:

أولاً: الفحص بالعين: وهو يقع عاتق الموظف المسؤول على البيانات الداخلية بفحصها و التدقيق فيها.

ثانياً: التصميم الجيد للمستندات: هذا يساعد على تسجيل البيانات بسهولة.

ثالثاً: ترميز الحسابات: وذلك بإعطاء رموز معينة وأرقام لكل الحسابات التي تتضمنها خريطة الحسابات في المؤسسة.

ويتحقق هذا بضمان جودة مدخلات نظام المعلومات المحاسبي، كتحديد مصادر المدخلات مثل الحصول على البيانات والتأكد من صحتها و تصنيفها.

الفرع الرابع: الرقابة على المعالجة

تعتبر الرقابة على التشغيل من أهم أنواع الرقابة على الحاسوب وبدون هذا النوع من الرقابة فإن المؤسسة تتعرض لخسائر كبيرة نتيجة التشغيل غير الصحيح، وصعوبة اكتشاف الفشل والانحرافات، ولهذا يجب التأكد أن جميع إجراءات التشغيل الموضوعة من قبل الإدارة قد تم تطبيقها بصورة كاملة، والتأكد من أن المعلومات التي تم تشغيلها صحيحة وسجلت في الوقت المناسب وكاملة ومخولة من سلطة لها حق التحويل، ولهذا فإن الأخطاء الموجودة في المدخلات ستنعكس على التشغيل وعلى المخرجات، أما الأخطاء في مرحلة التشغيل فهي إما أخطاء في المدخلات، أو نتيجة لأخطاء فنية في وحدة التشغيل، وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ عمليات معالجة كافة العمليات، ولذلك يجب التأكد من صحة البرامج والقواعد المستخدمة في عمليات المعالجة.

الفرع الخامس: الرقابة على المخرجات

قد تكون مخرجات نظام التشغيل مخزنة في شكل يمكن الحاسوب الإلكتروني من قراءته أو في صورة مطبوعة، ويمكن التغلب على مخاطر المخرجات من خلال مجموعة من الإجراءات الرقابية والتي تهدف إلى منع الأخطاء والمخالفات أو اكتشافها أو الرقابة على تصحيحها كالاتي:

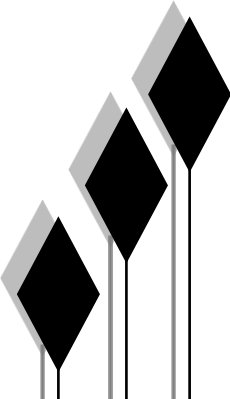
- الفحص الدقيق لكافة المخرجات بغرض التحقق من مدى دقتها.
- مقارنة سجلات عمليات التشغيل بسجلات عمليات المدخلات وذلك للتحقق من أن العمليات التي تم تشغيلها هي نفها التي تم إدخالها.

- وجود إجراءات مكتوبة لتصحيح الأخطاء أو المخالفات وإعادة تشغيل التشغيل سواء في الأقسام المستفيدة أو في أقسام تشغيل البيانات.
 - وجود سند جيد للمراجعة يمكن من تتبع الأخطاء أو المخالفات التي وقعت في المخرجات وتصحيحها.
- وتهدف إلى تأكيد دقة مخرجات عمليات معالجة البيانات (مثل قوائم الحسابات أو التقارير أو أشرطة الملفات الممغنطة أو الشيكات المصدرة) وتداول هذه المخرجات بواسطة الأشخاص المصرح لهم فقط بذلك.

خلاصة الفصل:

تعتبر المعلومات المحاسبية بيانات يتم معالجتها من خلال تصنيفها وتحليلها وتنظيمها وترخيصها بشكل يسمح باستخدامها من طرف صناع القرار وتكون في صورة كمية وغير كمية، ومن بين أنواع المعلومات نذكر على سبيل المثال المعلومات المحاسبية إذ تعتبر بيانات محاسبية تم تجهيزها وعرضها في طريقة منظمة ومفيدة وتتصف كذلك بالجودة لما تمتلكه من خصائص، فيجب أن تكون ذات مصداقية وتصل في الوقت المناسب لمتخذ القرار لتساعده على التنبؤ بالنتائج المتوقعة والقدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة وكذلك يجب أن تكون قابلة للمقارنة وتعبر عن الواقع. إذ يعتبر نظام المعلومات المحاسبي منتج للمعلومات المحاسبية حيث يتم تشغيل نظام المعلومات المحاسبية محاسبيا عن طريق إدخال ومعالجة وتشغيل البيانات حيث يقدم نظام المعلومات المحاسبي من التشغيل المحاسبي تشغيل العمليات والمعلومات.

للرقابة الداخلية دور كبير في رفع كفاءة النظام المحاسبي وتصحيحها واختيار السياسات المحاسبية، وبالتالي الحصول على معلومات محاسبية مدققة وخالية من الأخطاء، فكلما كانت الرقابة الداخلية فعالة في المؤسسة كانت المعلومات المحاسبية ذات جودة وفعالية تلي حاجات الأطراف المستفيدة منها.

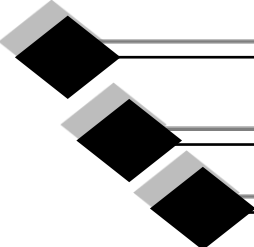


الفصل الثالث

الدراسة الاستبائية

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة



تمهيد:

بعد عرض الفصول النظرية والمتغيرات المتعلقة بالدراسة والعلاقة بينهما، سوف نتناول في هذا الفصل الدراسة الاستبائية لموضوع البحث، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التطرق للنتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية، كما أشارت الطالبات إلى كشف الحقائق وجمع المعلومات حول الموضوع للوصول إلى نتائج بعد تحليل هذه المعلومات، ومن خلال استقراء الجوانب الميدانية للبحث قمنا بتوزيع استبيان بعد تحكيمه من طرف مجموعة من الأساتذة المختصين، حيث تم اختبار الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل الإحصائي (بالبرنامج الإحصائي - الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية إصدار 20 spss).

ولإتمام أكثر بالدراسة الميدانية تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني: خطوات المعالجة الإحصائية للاستبيان

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المطلب الأول: بيانات الدراسة

اعتمدنا في موضوع بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد أنه مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلًا كافيًا ودقيقًا لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة، ولقد اعتمدنا على هذا المنهج لوصف واقع الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية وتحليل المعلومات المتحصل عليها لمعرفة دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وقد اعتمدنا على مصدرين هما:

الفرع الأول: المصادر الأولية

هي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم الاستبيان على عينة من مجتمع دراسة والتي تشمل على مجموعة من الأسئلة اللازمة لحصر وتجميع البيانات التي تم صياغتها بالاستفادة من الأدبيات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في الحقل الأكاديمي، وقد تم تفريغ هذه المعطيات وتحليلها باستخدام برنامج (Excel) 2010 وبرنامج (SPSS) الإصدار عشرون (20).

الفرع الثاني: المصادر الثانوية

وتتمثل في بيانات الجانب النظري، واعتمدت على مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات والاطلاع على الدراسات السابقة في مجال الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الثاني: قائمة الاستبيان

تم في هذا المطلب توضيح كيفية إعداد الاستبيان، وهيكله وطرق معالجته.

الفرع الأول: إعداد قائمة الاستبيان

تم الاستعانة في إعداد استمارة الاستبيان، على الكتب والمراجع والدوريات والأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تم الاستفادة من الخلفية النظرية في صياغة قائمة الاستبيان. و لإعداد عبارات الاستبيان تم مراعاة ما يلي:

- أن تكون الفقرات بسيطة وواضحة.
- أن تحتوي على أسئلة تمكن المحيِب من اختيار بديل من عدة بدائل.

وقد تم توزيع استمارة الاستبيان على أفراد العينة من خلال عدة وسائل، الأمر الذي سهل إمكانية إرسال الاستمارات والحصول عليها في أقرب وقت ممكن وذلك باستعمال عدة طرق أهمها:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة أين تم ضمان توصيل الاستمارات واستردادها في أقرب الآجال.

أما فيما يتعلق بأسئلة الاستبيان قد تم إعدادها على أساس مقياس لكارتر الخماسي (SCALE LIKERT) الذي يحتوي على خمسة (05) إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول المواضيع التي تم التطرق إليها من خلال الاستبيان كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (03- 02) : مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	01	02	03	04	05

المصدر: من إعداد الطالبات

الفرع الثاني: هيكل استمارة الاستبيان

لتغطية متغيرات الدراسة، وبهدف الوصول إلى الأهداف المرجوة منها تم إعداد الاستبيان من خلال الخطوات التالية:

1. محاولة الربط بين ما تم عرضه في الجانب النظري من الدراسة خاصة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية.
2. تضمن استمارة الاستبيان مجموعة من الأسئلة أعدتها الطالبات مستندين في ذلك على اطلاعهم على عدد من الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
3. إجراء مقابلة مع مجموعة من ممارسي المهن والأساتذة المتخصصين للوقوف على أهم الجوانب التي تضمنتها أسئلة الاستبيان ومدى تمكنهم من فهم الأسئلة والإجابة عليها، وتسجيل الصعوبات التي اعترضتهم لإعادة صياغة الأسئلة بما يتيح فهمها بسهولة.
4. تم تحكيم استمارة الاستبيان من خلال عرضه على الأستاذ المشرف ومجموعة من الأساتذة الباحثين والمتخصصين في المحاسبة والمراجعة والإحصاء. (الملحق رقم 02)

تضمنت استمارة الاستبيان مقدمة بينت فيها الطالبات التعريف بالبحث الذي هم بصدد تحضيره ودرجته والهدف منه، كما أشاروا إلى أهمية مشاركة أفراد العينة وأن لديهم من الكفاءة والخبرة للإجابة على الأسئلة بما يفيد استكمال البحث، مع الإشارة الواضحة إلى أن المعلومات تعامل بسرية تامة، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي (الملحق رقم 01).

احتوت استمارة الاستبيان على اثنان وثلاثون سؤال (32) فقرة توزعت على جزئين:

الجزء الأول: يشمل المعلومات الديموغرافية للعينة المدروسة متضمنة خمسة (05) أسئلة، وتوضح خصائص العينة وهي: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية.

الجزء الثاني: وتتمثل في محاور الدراسة:

أولاً: المحور الأول: يضم فقرات متعلقة بأهمية فعالية الرقابة الداخلية داخل المؤسسات وتمثلت في 09 فقرات.

حسبت درجات هذا المحور بطريقة واحدة وفقاً لأهداف الدراسة، بحيث يضع المجيب علامة (x) أمام الخانة التي يراها مناسبة من وجهة نظره، وكانت من خمسة مستويات وفقاً لمقياس ليكارت (likert) الخماسي، وهي كالتالي: (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة).

ثانياً: المحور الثاني: يضم فقرات متعلقة بجودة المعلومات المحاسبية وتمثلت في 12 فقرة.

حسبت درجات هذا المحور بطريقة واحدة وفقاً لأهداف الدراسة، مثل المحور الذي سبقه بحيث يضع المجيب علامة (x) أمام الخانة التي يراها مناسبة من وجهة نظره، وكانت من خمسة مستويات وفقاً لمقياس ليكارت (likert) الخماسي، وهي كالتالي: (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة).

ثالثاً: المحور الثالث: يضم فقرات متعلقة بأثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية، حيث تضمن 11 فقرة، حيث تم قياس درجات هذا المحور بطريقة واحدة حسب أهداف الدراسة وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة).

الجدول رقم (03-03) : محاور الاستبيان وعدد فقرات كل محور.

البيان	المحاور	عدد الفقرات
الجزء الأول	المعلومات الديموغرافية للعينة المدروسة	05
الجزء الثاني: محاور الاستبيان	المحور الأول: أهمية فعالية الرقابة الداخلية داخل المؤسسات.	09
	المحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية.	12
	المحور الثالث: أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية.	11
المجموع		37

المصدر: من إعداد الطالبات (بناءً على بيانات استمارة الاستبيان)

الفرع الثالث: معالجة الاستبيان

وهي عملية فرز وتحليل الإجابات التي تتضمنها استمارة الاستبيان وهذا تمهيدا لبناء قاعدة تحتوي على المعطيات المستخلصة من استمارات الاستبيان.

وبعد أن تم تحصيل عدد نهائي من الاستبيانات، والاعتماد في عرض وتحليل البيانات على برنامج SPSS إصدار 20 لمعالجتها التي تكون في شكل جداول ليترجمها إلى نتائج ورسومات بيانية، لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل للبيانات التي تم جمعها.

كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض الدراسة حيث تم الاعتماد على المقاييس التالية:

أولاً: الوسط الحسابي: يتم استخدامه باعتباره أحد المؤشرات التي تساعد في قراءة وترتيب البنود والنتائج حسب أهميتها؛

ثانياً: الانحراف المعياري: ويستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي؛

ثالثاً: اختبار ألفا كرومباخ: وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبانة.

المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

تم حصر مجتمع الدراسة في أربع فئات هم مراجعون داخليون، محافظو الحسابات، أساتذة جامعيون وأخرى (محاسبون ومساعدو مدقق الحسابات.....) وتم توزيعها في ولاية الوادي، وفيما يلي تم التعريف بمجتمع الدراسة:

- **مراجع داخلي:** هو الشخص الذي يعمل ضمن قسم المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية ويقوم بعمليات المراجعة الداخلية، وذلك بمراجعة كافة النشاطات داخل المؤسسة سواء المالية منها أو غير المالية لتحديد مواطن الضعف في الأداء، والعمل على معالجتها وإزالتها، وتحديد مواطن القوة لتدعيمها ويتحمل المراجع الداخلي كافة المسؤوليات الملقاة على عاتقه.

- أستاذ جامعي: الركيزة الأساسية في إعداد وتكوين الإطارات المتخصصة بالإضافة إلى إسهامه في بعض المشكلات التي تواجه المجتمع، ومن خلال ما يقوم به من جهد ونشاط لتحقيق الأهداف المرسومة لذلك.
- محافظ الحسابات: يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.
- أخرى (محاسبون، مساعدو، مدقق الحسابات).

مدقق الحسابات: موظف مسؤول عن التحقق بعناية من دقة سجلات الشركة بعناية، وقد يكون مدقق الحسابات إما مدقق داخلي أو مدقق حسابات خارجي أو مدقق حسابات مستقل لشركات المحاسبة في القطاع العام أو الخاص، ويمكن أيضا أن يعمل مدققي الحسابات في العديد من مختلف الكيانات، مثل مصلحة الإيرادات الداخلية أو حكومة الدولة.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

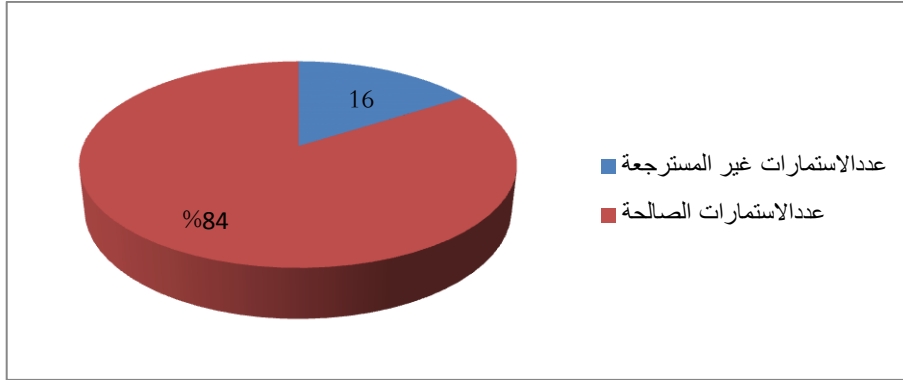
تم توزيع 50 استمارة استبيان (الملحق رقم 01) على المهنيين (مراجعين داخليين وأساتذة جامعيين ومحافظي الحسابات وآخرون)، اعتمدنا في ذلك التسليم المباشر وأحيانا بواسطة الزملاء، بعد عملية الفرز والتبويب تقرر الإبقاء على 42 استمارة صالحة من مجموع الاستمارات، بعدما قمنا بإقصاء 08 استمارات وهذا راجع إلى نقص في الإجابة أو بسبب الضياع أو عدم استلامها.

الجدول رقم (03- 04) : الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان.

الاستبيان		البيان
النسبة المئوية %	العدد	
100	50	عدد الاستمارات الموزعة والمعلن عنها
16	08	عدد الاستمارات غير المسترجعة
84	42	عدد الاستمارات الصالحة

المصدر: من إعداد الطالبات

الشكل رقم (03): الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS.

المبحث الثاني: خطوات المعالجة الإحصائية للاستبيان

تأتي عملية تفرغ وتحليل البيانات بعد جمعها من خلال الاستمارات الموزعة على أفراد العينة المدروسة وقامت هذه العملية على مرحلتين أساسيتين هما :

المرحلة الأولى: مرحلة تفرغ البيانات والمعلومات: لقد تم تفرغ البيانات من خلال جمع كل الأجوبة المتحصل عليها من طرف المستجوبين في استمارة واحدة بعد تحديد كل إجابة ثم تبويبها في جدول بسيط وذلك بهدف تسهيل عملية تحليل وتفسير هذه البيانات.

المرحلة الثانية: مرحلة تحليل وتفسير البيانات: بعد عملية تفرغ البيانات ووضعها في جداول، يتم تحليلها إحصائياً لإعطاء صورة دقيقة عن مضمون الجداول وبالتالي تحديد النتائج المتوصل إليها، وقد تم الاستعانة في ذلك الجوانب الإحصائية وذلك باستخدام برنامج SPSS.

المطلب الأول: دراسة وصفية للمتغيرات الديموغرافية

سنستعرض في هذا المطلب الدراسة الوصفية لتوزيع أفراد العينة المدروسة حسب البيانات المذكورة في القسم الأول من الاستبيان والمتعلقة بالبيانات الشخصية المتمثلة في (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية) والتي سيتم دراستها كما يلي:

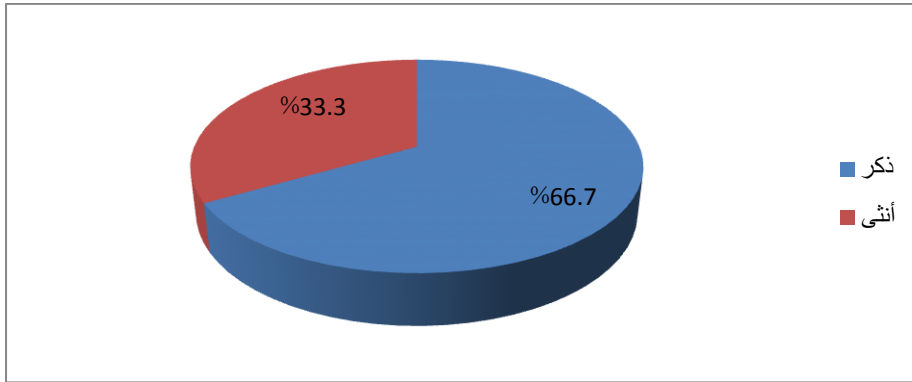
الفرع الأول: خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس

الجدول رقم (03-05) : توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس

النسبة المئوية %	التكرار	الجنس
66.7	28	ذكر
33.3	14	أنثى
100	42	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS

الشكل رقم (04): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه تتكون عينة الدراسة من 42 شخص ويتضح أنها لا تتمتع بالتوازن، حيث كانت نسبة الذكور تفوق بكثير نسبة الإناث، بحيث يمثل عدد الذكور 28 ذكر ما يعادل نسبة 66.7%، أما الإناث فيمثل عددهم 14 أنثى بنسبة 33.3%، أي في حدود الثلثين بالثلث.

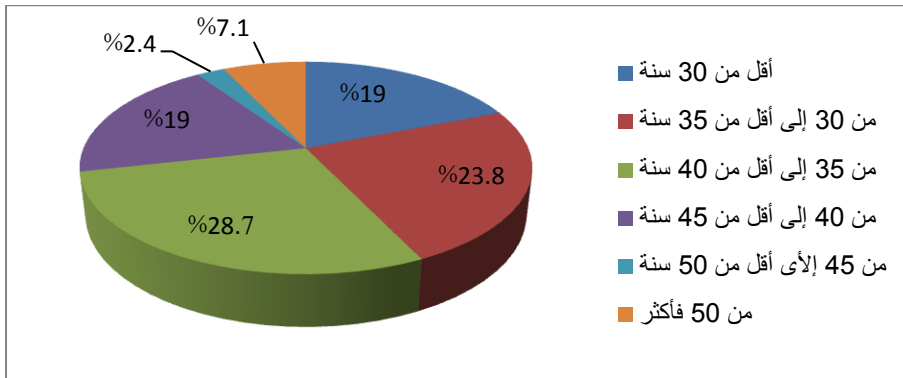
الفرع الثاني: خصائص عينة الدراسة من حيث العمر

الجدول رقم (03- 06): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	8	19
من 30 إلى أقل من 35 سنة	10	23.8
من 35 إلى أقل من 40 سنة	12	28.7
من 40 إلى أقل من 45 سنة	8	19
من 45 إلى أقل من 50 سنة	1	2.4
من 50 فأكثر	3	7.1
المجموع	42	100

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (05): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث العمر



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول (03-06) والشكل (05) الخاص بالتمثيل البياني لأفراد العينة حسب متغير العمر أن أغلبية أفراد العينة محصورين في الفئة العمرية (من 35 إلى أقل من 40 سنة)، حيث بلغ عددهم 12 أي ما نسبته 28.7% وهي نسبة مرتفعة بينما بلغ عدد حاملي العمر (من 30 إلى أقل من 35 سنة) 10، و(من 40 إلى أقل من 45 سنة) 08، و(أقل من 30 سنة) 08، و(من 50 فأكثر) 03، أما بالنسبة للعمر (من 45 إلى أقل من 50 سنة) فقد بلغ فرد واحد من أفراد العينة.

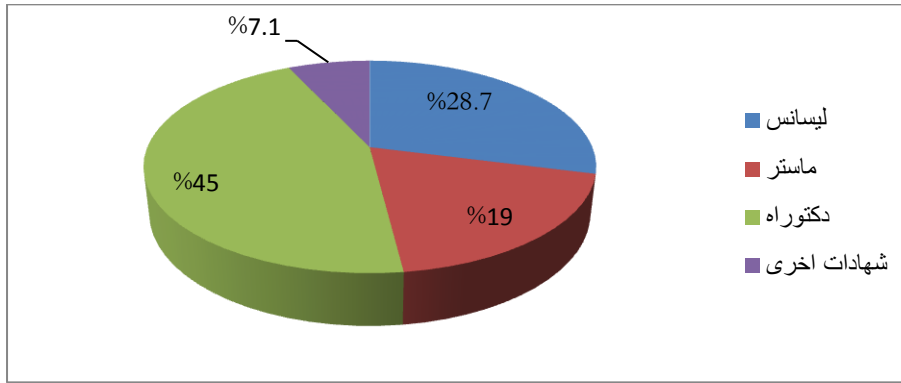
الفرع الثالث: خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي

الجدول رقم (03-07): توزيع أفراد العينة من حيث المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
ليسانس	12	28.7
ماستر	08	19
دكتوراه	19	45.2
شهادات أخرى	03	7.1
المجموع	42	100

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (06): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول (03-07) والشكل (06) الخاص بالتمثيل البياني لأفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة الدكتوراه حيث بلغ عددهم 19 أي ما نسبته 45.2% وهي نسبة مرتفعة وذلك راجع إلى أن الفئة الأكبر والمعنية باستجواب الاستبيان تمثلت في الأساتذة الجامعيين، بينما بلغ عدد حاملي ليسانس 12 والماستر 08 أما الشهادات الاخرى 03 أي ما نسبته 28.7% و 19% و 7.1% على التوالي.

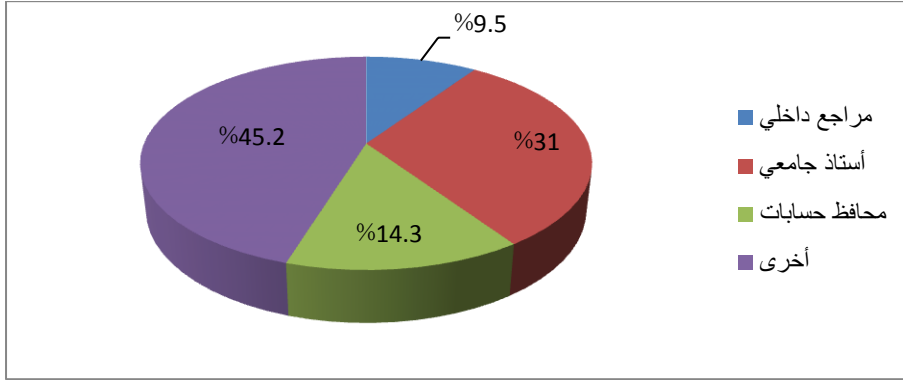
الفرع الرابع: خصائص عينة الدراسة من حيث الوظيفة الحالية

الجدول رقم (03-08): توزيع أفراد العينة من حيث الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة المئوية%
مراجع داخلي	04	9.5
أستاذ جامعي	13	31
محافظ حسابات	06	14.3
أخرى	19	45.2
المجموع	42	100

المصدر: من إعداد الطالبات بناءً على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية



المصدر: من إعداد الطالبات بناءً على مخرجات SPSS.

يبين الجدول (03-08) والشكل (07) أن 45.2% من أفراد العينة تتمثل وظيفتهم الحالية في إما محاسبين أو مساعدين أو مدققي حسابات أي ما يعادل 19 فرد، في حين نجد 13 فرد تتمثل مهنتهم في أساتذة جامعيين بنسبة 31 %، ونسبة 14.3% ممن يمارسون مهنة محافظ حسابات أي ما يعادل 06 أفراد، والنسبة المتبقية 9.5% للأفراد الذين يمارسون مهنة مراجع داخلي والذي يقدر عددهم ب 04 أفراد.

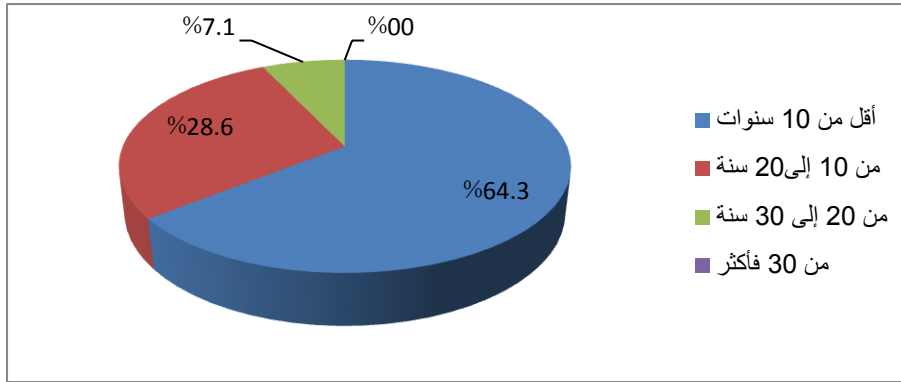
خامسا: خصائص عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية

الجدول رقم (03- 09): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة المئوية %	التكرار	الخبرة العلمية
64.3	27	أقل من 10 سنوات
28.6	12	من 10 إلى 20 سنة
7.1	03	من 20 إلى 30 سنة
00	00	من 30 فأكثر
100	42	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS.

الشكل رقم (08): توزيع أفراد العينة الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS.

يبين الجدول (09) و الشكل (08) من أن أفراد العينة تتراوح خبرتهم المهنية أقل من 10 سنوات 27 فرد أي ما يعادل 64.3% ، في حين نجد 12 فردا تتراوح خبرتهم المهنية من 10 إلى 20 سنة بنسبة 28.6%، ونسبة 7.1% ممن تتراوح خبرتهم من 20 إلى 30 سنة أي ما يعادل 03 أفراد، أما النسبة للأفراد الذين تزيد خبرتهم عن 30 سنة لا يوجد أي فرد.

المطلب الثاني: اختبار ثبات العينة والتحليل الإحصائي للاستبيان

الفرع الأول: اختبار ثبات العينة

يعرف معامل الثبات بأنه استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وقد استخدمنا معامل ألفا كرومباخ لاختبار ثبات الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل

الثبات للواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً، والجدول التالي يبين معاملات الثبات لمختلف محاور الدراسة:

الجدول رقم (03 - 10): اختبار ألفا كرومباخ

المحور	عدد العبارات	ألفا كرومباخ الثبات
المحور الأول	09	0.832
المحور الثاني	12	0.856
المحور الثالث	11	0.852
المجموع	32	0.917

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن فقرات الاستبيان في المحاور الثلاث تتميز بمعاملات ثبات مناسبة وتفي بأغراض الدراسة حسب معامل ألفا كرومباخ، وهو وما يشير إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات بحيث يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى النتائج والوثوق بها، حيث بلغت قيمة ألف كرومباخ الكلية للاستبيان 0.917، حيث حقق المحور الأول معامل ثبات يتمثل في 0.832 بمجموع 09 فقرات، أما المحور الثاني والذي بلغ عدد عباراته 12 كانت قيمة اختبار ألفا كرومباخ 0.856، أما اختبار ألفا كرومباخ للمحور الثالث 0.852 بمجموع 11 فقرة.

الفرع الثاني: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوت الإجابات على حسب التسلسل للفقرات المدرجة في الاستبيان، وتم حساب تكرارات الإجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

لتحويل إجابات العينة إلى بيانات كمية تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي باعتباره يعطي مجالات أوسع للإجابة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03 - 11): أداة جمع البيانات وفق مقياس ليكارت الخماسي

الإجابات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجات	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبات.

ويتم حساب المتوسط المرجح باتباع الخطوات التالية:

- حساب المدى والذي يساوي أكبر قيمة من هذا المقياس - أقل قيمة أي $(5-1)=4$ ؛

- حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات أي $5/4=0.80$ ، فتكون الفئة الأولى من 1 إلى 1.80 وهكذا،

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03- 12): مقياس تحديد الأهمية للمتوسط الحسابي.

المتوسط المرجح	التقييم
1 إلى أقل من 1.80	غير موافق بشدة
1.81 إلى أقل من 2.60	غير موافق
2.61 إلى أقل من 3.40	محايد
3.41 إلى أقل من 4.20	موافق
4.21 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبات .

المحور الأول: أهمية فعالية الرقابة الداخلية داخل المؤسسات

يتكون هذا المحور من مجموعة من الفقرات والتي عددها 09، حيث يهتم المحور بمعرفة أهمية فعالية الرقابة

الداخلية داخل المؤسسات، ومن خلال هذا الجدول سوف نطلع حول آراء العينة في هذه الفقرات.

الجدول رقم (03- 13): نتائج الإجابات المتعلقة بأهمية فعالية الرقابة الداخلية داخل المؤسسات

رقم الفقرة	الفقرات	غير موافق بشدة	موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	الرتبة
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
01	إن وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة تساهم في حماية أصولها من السرقة والاختلاس وسوء السوء الاستخدام.	4		1		1		23		1
		9.5		2.4		54.8		31		
02	حتى يكون هناك رقابة داخلية فعالة يجب توزيع صلاحيات ومسؤوليات وفصل الواجبات للموظفين.	1		6		10		18		7
		2.4		14.3		23.8		42.9		
03	تساهم الرقابة الداخلية الفعالة داخل	1		7		3		23		5

				19	54.8	7.1	16.7	2.4	المؤسسات في منع الاخطاء والمخاطر قبل وقوعها أو حدوثها.		
2	موافق	1.078	3.90	13	20	2	6	1	إن التقارير الرقابية الداخلية الصادرة عن نظام رقابي فعال يساهم في تطوير العمل داخل المؤسسة من خلال التوصيات والاقتراحات الموجهة.	04	
				31	47.6	4.8	14.3	2.4			
3	موافق	1.890	3.81	8	22	9	2	1	وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة تضمن سير العمل وبالتالي استمرارية المؤسسة.	05	
				19	52.4	21.4	4.8	2.4			
4	موافق	1.008	3.76	10	18	9	4	1	تساهم الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية وبالتالي تعزيز الثقة لمستخدميها.	06	
				23.8	42.9	21.4	9.5	2.4			
8	موافق	0.994	3.50	5	19	12	4	2	وجود نظام رقابي فعال داخل المؤسسة يقلل من احتمالات الغش والتزوير في التقارير المالية.	07	
				11.9	45.2	28.6	9.5	4.8			
9	محايد	1.334	2.98	6	11	8	10	7	ارتباط الرقابة الداخلية بالإدارة العليا يزيد من قوتها وفعاليتها.	08	
				14.3	26.2	19	23.8	16.7			
6	موافق	1.039	3.57	8	15	14	3	2	تتميز الرقابة الداخلية بإجراءات عملية تضمن السير الحسن للتنظيم الوظيفي في المؤسسة.	09	
				19	35.7	33.3	7.1	4.8			
	موافق	0.697 05	3.640 2		المتوسط المرجح والانحراف المعياري ودرجة التقييم						

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على نتائج SPSS.

لقد بينت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (03-13) أما المتوسط الحسابي المرجح لإجابات المحور والذي قدر ب 3.6402 بدرجة تقييم موافق حسب مقياس ليكارت الخماسي وذلك لوقوعها في منطقة المتوسط المرجح ما بين 3.41 و 4.20 حيث يبين موافقة أغلبية أفراد العينة على جميع العناصر المذكورة في هذا المحور، وبانحراف معياري 0.69705، وفيما يلي مناقشة فقرات الاستبيان لهذا المحور:

✓ من خلال الفقرة الأولى نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.95 وانحراف معياري قيمته 1.147، مما يوضح لنا أنه من الإيجابي القول بأن "وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة تساهم في حماية أصولها من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام".

- ✓ من خلال الفقرة الثانية نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.57 وانحراف معياري قيمته 1.016، الأمر الذي يؤكد بأن "حتى تكون هناك رقابة داخلية فعالة يجب توزيع صلاحيات ومسؤوليات وفصل الواجبات للموظفين".
- ✓ من خلال الفقرة الثالثة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 3.71 وانحراف معياري قيمته 1.043، مما يؤكد بأن "تساهم الرقابة الداخلية الفعالة داخل المؤسسات في منع الأخطاء والمخاطر قبل وقوعها أو حدوثها".
- ✓ من خلال الفقرة الرابعة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.90 وانحراف معياري قيمته 1.078، الأمر الذي يؤكد بأن "إن التقارير الرقابية الداخلية الصادرة عن نظام رقابي فعال يساهم في تطوير العمل داخل المؤسسة من خلال التوصيات والاقتراحات الموجهة".
- ✓ من خلال الفقرة الخامسة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.81 وانحراف معياري قيمته 1.890، مما يوضح لنا بأن "وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة تضمن سير العمل وبالتالي استمرارية المؤسسة".
- ✓ من خلال الفقرة السادسة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.76 وانحراف معياري قيمته 1.008، الأمر الذي يؤكد بأن "تساهم الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية وبالتالي تعزيز الثقة لمستخدميها".
- ✓ من خلال الفقرة السابعة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره 3.50 وانحراف معياري قيمته 0.994، مما يوضح لنا بأن "وجود نظام رقابي فعال داخل المؤسسة يقلل من احتمالات الغش والتزوير في التقارير المالية".
- ✓ من خلال الفقرة الثامنة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى المحاييد والتي تحصلت على الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 2.98 وانحراف معياري قيمته 1.334، الأمر الذي يعطينا فكرة بأن أفراد العينة ليس لديهم "ارتباط الرقابة الداخلية بالإدارة العليا يزيد من قوتها وفعاليتها".
- ✓ من خلال الفقرة التاسعة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافق وقد تحصلت على الرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 3.57 وانحراف معياري قيمته 1.039، الأمر الذي يؤكد بأن "تتميز الرقابة الداخلية بإجراءات عملية تضمن السير الحسن للتنظيم الوظيفي في المؤسسة".

المحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

جاءت فقرات هذا المحور والمتمثلة في 12 فقرة لاكتشاف آراء أفراد العينة فيما يتعلق بمعرفة جودة المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم (03- 14): نتائج الإجابات المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية

الرتبة	التقييم	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	موافق بشدة	غير موافق بشدة	الفقرات	رقم الفقرة
				العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
				%	%	%	%	%		
5	موافق	1.292	3.45	9	16	7	5	5	تتمتع المعلومات المحاسبية بمجموعة عامة من الخصائص (الموثوقية، الملائمة، الحيادية....) تجعلها أكثر جودة.	01
				21.4	38.1	16.7	11.9	11.9		
1	موافق	1.091	4.07	16	20	2	1	3	حتى تؤثر المعلومة المحاسبية على متخذي القرار يجب أن تتصف بجودة عالية.	02
				38.1	47.6	4.8	2.4	7.1		
8	محايد	1.032	3.36	3	20	11	5	3	تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل.	03
				7.1	47.6	26.2	11.9	7.1		
4	موافق	0.954	3.67	5	25	7	3	2	كلما توفرت المعلومات المحاسبية على عدد أكبر من الخصائص كانت ذات جودة أكثر وسهلة الاستخدام بالنسبة للأطراف المعنية بذلك.	04
				11.9	59.5	16.7	7.1	4.8		
2	موافق	0.952	3.86	10	22	4	6	-	تكون المعلومة المحاسبية ذات جودة عالية عندما تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب.	05
				23.8	52.4	9.5	14.3	-		
3	موافق	0.912	3.74	7	23	6	6	-	إن الإفصاح المبكر في الوقت الملائم عن المعلومات المحاسبية عدم حجبتها عن المستخدمين يقلل من عدم تماثل المعلومات وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإفصاح على المعلومة المحاسبية في القوائم المالية..	06
				16.7	54.8	14.3	14.3	-		

7	محايد	1.125	3.38	5	18	11	4	4	يتم تقديم المعلومات المحاسبية للمستخدمين في الوقت المناسب.	07
				11.9	42.9	26.2	9.5	9.5		
9	محايد	0.932	3.36	2	21	10	8	1	المعلومات المحاسبية المقدمة للتقارير المالية تعبر بصدق عن الوضعية المالية.	08
				4.8	50	23.8	19	2.4		
11	محايد	1.002	3.14	2	16	12	10	2	تعتمد إدارة المؤسسة في اتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية بدرجة أكبر من المعلومات غير المحاسبية.	09
				4.8	38.1	28.6	23.8	4.8		
10	محايد	0.969	3.19	3	13	17	7	2	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية خالية من التحيز.	10
				7.1	31	40.5	16.7	4.8		
12	محايد	1.324	2.95	2	20	3	8	9	من الضروري وجوب توفير معلومات محاسبية ملائمة حتى لو كان توفرها على حساب الموثوقية في المعلومات المقدمة.	11
				4.8	47.6	7.1	19	21.4		
6	موافق	1.083	3.40	3	23	8	4	4	تعتبر المعلومات المحاسبية أكثر تأثير في اتخاذ القرارات الرشيدة وتنصف بالجودة لما تملكه من خصائص مفيدة لتقييم مستوى جودة المعلومات.	12
				7.1	54.8	19	9.5	9.5		
	موافق	0.656 72	3.464 3	المتوسط المرجح والانحراف المعياري ودرجة التقييم						

المصدر: من إعداد الطالبات بناءً على نتائج SPSS.

من خلال الجدول رقم (03- 14) يتضح لنا أن المتوسط الحسابي للمحور الثاني من الاستبيان المتعلق بجودة المعلومات المحاسبية قدر بـ 3.4643 وانحراف معياري بلغ 0.65672، وبدرجة تقييم موافق، وهذا يدل على موافقة أغلبية أفراد العينة على إجابات هذا المحور.

✓ من خلال الفقرة الأولى نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 3.45 وانحراف معياري قيمته 1.292، الأمر الذي يؤكد بأن "تتمتع المعلومات المحاسبية بمجموعة عامة من الخصائص (الموثوقية، الملائمة، الحيادية...) تجعلها أكثر جودة".

- ✓ من خلال الفقرة الثانية نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.07 وانحراف معياري قيمته 1.091، الأمر الذي يؤكد بأن "حتى تؤثر المعلومة المحاسبية على متخذي القرار يجب أن تتصف بجودة عالية".
- ✓ من خلال الفقرة الثالثة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى المحايد والتي تحصلت على الرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره 3.36 وانحراف معياري قيمته 1.032، الأمر الذي يعطينا فكرة بأن أفراد العينة ليس لديهم "تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل".
- ✓ من خلال الفقرة الرابعة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.67 وانحراف معياري قيمته 0.954، الأمر الذي يؤكد بأن "كلما توفرت المعلومات المحاسبية على عدد أكبر من الخصائص كانت ذات جودة أكثر وسهلة الاستخدام بالنسبة للأطراف المعنية بذلك".
- ✓ من خلال الفقرة الخامسة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.86 وانحراف معياري قيمته 0.952، مما يوضح لنا بأن "تكون المعلومة المحاسبية ذات جودة عالية عندما تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب".
- ✓ من خلال الفقرة السادسة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.74 وانحراف معياري قيمته 0.912، الأمر الذي يؤكد بأن "إن الإفصاح المبكر في الوقت الملائم عن المعلومات المحاسبية عدم حجبها عن المستخدمين يقلل من عدم تماثل المعلومات وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإفصاح على المعلومة المحاسبية في القوائم المالية".
- ✓ من خلال الفقرة السابعة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى المحايد والتي تحصلت على الرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.38 وانحراف معياري قيمته 1.125، الأمر الذي يعطينا فكرة بأن أفراد العينة ليس لديهم "يتم تقديم المعلومات المحاسبية للمستخدمين في الوقت المناسب".
- ✓ من خلال الفقرة الثامنة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى المحايد والتي تحصلت على الرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره 3.36 وانحراف معياري قيمته 0.932، الأمر الذي يعطينا فكرة بأن أفراد العينة ليس لديهم "المعلومات المحاسبية المقدمة للتقارير المالية تعبر بصدق عن الوضعية المالية".
- ✓ من خلال الفقرة التاسعة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى المحايد وقد تحصلت على الرتبة الحادي عشر بمتوسط حسابي قدره 3.14 وانحراف معياري قيمته 1.002، الأمر الذي يعطينا فكرة بأن أفراد العينة ليس لديهم

لديهم "تعتمد إدارة المؤسسة في اتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية بدرجة أكبر من المعلومات غير المحاسبية".

✓ من خلال الفقرة العاشرة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى المحايد والتي تحصلت على الرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره 3.19 وانحراف معياري قيمته 0.969، الأمر الذي يعطينا فكرة بأن أفراد العينة ليس لديهم "المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية خالية من التحيز".

✓ من خلال الفقرة الحادي عشر نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى المحايد والتي تحصلت على الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 2.95 وانحراف معياري قيمته 1.324، الأمر الذي يعطينا فكرة بأن أفراد العينة ليس لديهم "من الضروري وجوب توفير معلومات محاسبية ملائمة حتى لو كان توفرها على حساب الموثوقية في المعلومات المقدمة".

✓ من خلال الفقرة الثانية عشر نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة وقد تحصلت على الرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 3.40 وانحراف معياري قيمته 1.083، الأمر الذي يؤكد لنا بأن "تعتبر المعلومات المحاسبية أكثر تأثير في اتخاذ القرارات الرشيدة وتتصف بالجودة لما تملكه من خصائص مفيدة لتقييم مستوى جودة المعلومات".

المحور الثالث: أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية.

جاءت أسئلة هذا المحور والمتمثلة في 11 فقرة لاكتشاف آراء أفراد العينة فيما يتعلق أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية، كما يلي:

الجدول رقم (03 - 15) : نتائج الإجابات المتعلقة بأثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية

رقم الفقرة	الفقرات	غير موافق بشدة	موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	الرتبة
01	إن ضعف الرقابة الداخلية يقلل من جودة المعلومات المحاسبية.	5	3	2	24	8	3.64	1.226	موافق	7
		11.9	7.1	4.8	57.1	19				
02	الضبط الداخلي للرقابة الداخلية يقلل من الأخطاء والغش في المعلومات المحاسبية مما يزيد من جودة القوائم المالية.	4	2	9	17	10	3.64	1.186	موافق	8
		9.5	4.8	21.4	40.5	23.8				

3	موافق	1.010	3.83	9	24	4	3	2	وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة تعطي مخرجات محاسبية تمتاز بالدقة والمصداقية.	03
				21.4	57.1	9.5	7.1	4.8		
1	موافق	0.906	3.90	10	23	4	5	-	وجود رقابة داخلية فعالة تصدر عنه تقارير مالية ذات دقة وموضوعية.	04
				23.8	54.8	9.5	11.9	-		
11	محايد	0.885	3.26	2	17	13	10	-	غياب الرقابة الداخلية قد يدفع المؤسسات غلى تبني سياسات محاسبية متحفظة من بينها مبدأ الحيلة والحذر بهدف انتاج تقارير مالية ذات جودة عالية.	05
				4.8	40.5	31	23.8	-		
2	موافق	0.872	3.86	9	22	7	4	-	وجود رقابة داخلية فعالة بالمؤسسات يعد مؤشر على جودة المعلومات المحاسبية.	06
				21.4	52.4	16.7	9.5	-		
4	موافق	1.018	3.81	10	21	5	5	1	التطبيق العلمي للرقابة الداخلية يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية.	07
				21.4	50	11.9	11.9	2.4		
5	موافق	1	3.69	6	25	5	4	2	تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية بصورة جيدة في المؤسسة يؤكد الدقة المحاسبية.	08
				14.3	59.5	11.9	9.5	4.8		
9	موافق	1.110	3.52	6	21	7	5	3	ضعف نظام المعلومات المحاسبية أو قصورها يؤدي إلى زيادة كمية الاختبارات التي تقوم بها المراجعة.	09
				14.3	50	16.7	11.9	7.1		
6	موافق	1.004	3.67	7	21	9	3	2	تقوم الرقابة الداخلية بإعداد تقارير دورية تساعد على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها في وقت مبكر الامر الذي يؤدي إلى الثقة في نتائج أعمال المؤسسة.	10
				16.7	50	21.4	7.1	4.5		
10	موافق	1.018	3.52	4	24	6	6	2	تعتمد ملائمة ودقة المعلومات المحاسبية على متانة الرقابة الداخلية المصممة بالمؤسسة.	11
				9.5	57.1	14.3	14.3	4.8		
	موافق	0.652 73	3.668 8		المتوسط المرجح والانحراف المعياري ودرجة التقييم					

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج SPSS.

من خلال الجدول رقم (03-15) يتضح لنا أن المتوسط الحسابي للمحور الثاني من الاستبيان المتعلق بجودة المعلومات المحاسبية قدر ب 3.6688 وانحراف معياري بلغ 0.65273، وبدرجة تقييم موافق، وهذا يدل على موافقة أغلبية أفراد العينة على إجابات هذا المحور.

✓ من خلال الفقرة الأولى نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 3.64 وانحراف معياري قيمته 1.226، الأمر الذي يؤكد بأن "ضعف الرقابة الداخلية يقلل من جودة المعلومات المحاسبية".

✓ من خلال الفقرة الثانية نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره 3.64 وانحراف معياري قيمته 1.186، الأمر الذي يؤكد بأن "الضبط الداخلي للرقابة الداخلية يقلل من الأخطاء والغش في المعلومات المحاسبية مما يزيد من جودة القوائم المالية".

✓ من خلال الفقرة الثالثة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.83 وانحراف معياري قيمته 1.010، مما يوضح لنا بأن "وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة تعطي مخرجات محاسبية تمتاز بالدقة والمصداقية".

✓ من خلال الفقرة الرابعة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.90 وانحراف معياري قيمته 0.906، الأمر الذي يؤكد بأن "وجود رقابة داخلية فعالة تصدر عنه تقارير مالية ذات دقة وموضوعية".

✓ من خلال الفقرة الخامسة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى المحايد والتي تحصلت على الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3.26 وانحراف معياري قيمته 0.885، الأمر الذي يعطينا فكرة بأن أفراد العينة ليس لديهم "غياب الرقابة الداخلية قد يدفع المؤسسات على تبني سياسات محاسبية متحفظة من بينها مبدأ الحيطة والحذر بهدف انتاج تقارير مالية ذات جودة عالية".

✓ من خلال الفقرة السادسة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.86 وانحراف معياري قيمته 0.872، الأمر الذي يؤكد بأن "وجود رقابة داخلية فعالة بالمؤسسات يعد مؤشر على جودة المعلومات المحاسبية".

✓ من خلال الفقرة السابعة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.81 وانحراف معياري قيمته 1.018، مما يوضح لنا بأن "التطبيق العلمي للرقابة الداخلية يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية".

✓ من خلال العبارة الثامنة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 3.69 وانحراف معياري قيمته 1، الأمر الذي يؤكد بأن "تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية بصورة جيدة في المؤسسة يؤكد الدقة المحاسبية".

✓ من خلال الفقرة التاسعة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة وقد تحصلت على الرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره 3.52 وانحراف معياري قيمته 1.110، مما يوضح لنا بأن "ضعف نظام المعلومات المحاسبية أو قصورها يؤدي إلى زيادة كمية الاختبارات التي تقوم بها المراجعة".

✓ من خلال الفقرة العاشرة نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره 3.67 وانحراف معياري قيمته 1.004، مما يؤكد لنا بأن "تقوم الرقابة الداخلية بإعداد تقارير دورية تساعد على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها في وقت مبكر الامر الذي يؤدي إلى الثقة في نتائج أعمال المؤسسة".

✓ من خلال الفقرة الحادي عشر نرى بأن آراء عينة الدراسة مالت إلى الموافقة والتي تحصلت على الرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره 3.52 وانحراف معياري قيمته 1.018، مما يوضح لنا بأن "تعتمد ملائمة ودقة المعلومات المحاسبية على متانة الرقابة الداخلية المصممة بالمؤسسة".

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها عن طريق توزيع استمارة الاستبيان وتحليل الإجابات المتوصل إليها واستخلاص النتائج المتعلقة بتحليل فقرات الاستبيان والمتمثلة في العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية، وكذا مدى توفر الفعالية والكفاءة في الرقابة الداخلية من أجل الحصول على معلومات موثوق بها.

فقد تم الوصول وجود اتفاق على أن الرقابة الداخلية تساهم في تحسين جودة المحاسبية وجعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وذلك من خلال الالتزام بالإجراءات والسياسات المسطرة من قبل المؤسسة هذا ما يساعد في اتخاذ قرارات صائبة.

الختام

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة والمدرجة تحت عنوان "دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية" بمعالجة الإشكالية الرئيسية والتي تتمثل في "ما مدى تأثير الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية؟" وذلك من خلال ما تم عرضه في الجانب النظري المتعلق بالرقابة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية، والقيام بدراسة ميدانية تمثلت في استمارة الاستبيان، وهذا قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها والتي تم وضعها كإجابة مؤقتة.

01- نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي تنص على "يمكن القول بأن الرقابة الداخلية مخطط تنظيمي لمجموعة من الإجراءات والقواعد من طرف الإدارة" ولقد تم تأكيدها باعتبار أن الرقابة الداخلية هي خطة تنظيمية ومجموعة من الأساليب والإجراءات التي تستخدمها الإدارة لحماية أصولها وضبط ومراجعة بيناتها المحاسبية والتأكد من دقتها ودرجة الاعتماد عليها، ويشجع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية كما يمكن الإدارة من السيطرة على أنشطتها بفعالية ويضمن كفاءة استخدام الموارد المتاحة مع الأخذ في الحسبان كافة المخاطر المؤثرة عليها.

الفرضية الثانية: والتي تنص على "قد تتجلى مكانة الرقابة الداخلية من خلال أهدافها التي تخدم الأهداف العامة للمؤسسة الاقتصادية ويعتمد تحقيق تلك الأهداف على فعاليتها" فمن خلال الدراسة استنتجنا أنه بوجود رقابة داخلية فعالة تحقق الأهداف والمتمثلة في حماية أصول المشروع من اختلاس وتلاعب وسوء استخدام، تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والمسؤوليات، تأكيد دقة البيانات المحاسبية حيث يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية وغيرها من الأهداف.

الفرضية الثالثة: والتي تنص على "يمكن أن تؤثر الرقابة الداخلية الفعالة في توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية" لأن وجود رقابة داخلية فعال على المعلومات المحاسبية من خلال التزام المستخدمين بجميع اللوائح والتعليمات والإجراءات الموضوعية من طرف الإدارة ونظام خاص بالتسجيل المحاسبي في المؤسسة محل الدراسة وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

02- نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية لهذا الموضوع والدراسة الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية:

- تساهم الرقابة الداخلية بشكل فعال في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛

- السير وفق إجراءات وقواعد الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة يمكن من الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية؛
- تعتمد الرقابة الداخلية على مجموعة من الأهداف المسطرة كلما كان تطبيقها أكثر زاد من فعاليتها؛
- تساهم الرقابة الداخلية المطبقة بطريقة علمية بالمحافظة على أصول المؤسسة من الضياع؛
- تساعد الرقابة الداخلية على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بضمان التزام الموظفين بالقوانين والتعليمات الإدارية المرسومة، الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتوفير مصادر معلومات ذات جودة عالية؛
- تساهم الرقابة الداخلية في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء، كذلك تساهم في مراقبة البيانات وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.
- تقييم الإجراءات الرقابية بشكل دوري من أجل تدارك جوانب الضعف ووضع الإجراءات المناسبة لمعالجتها، والاهتمام من قبل الإدارة العليا لغرض تحقيق الأهداف المسطرة لرقابة الداخلية.

03- توصيات الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى التوصيات التالية:

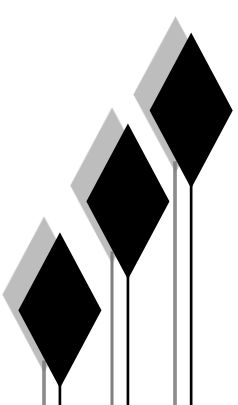
- ضرورة تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية لهدف حماية أصول المؤسسة؛
- التأكد من صحة المعلومات المحاسبية وفرض رقابة مستمرة على البيانات والإجراءات، عن طريق وضع نظم رقابة داخلية فعالة تساهم في تسير عملياتها، والتحقق من سلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من حالات الأخطاء والغش والإهمال؛
- ضرورة الإفصاح على المعلومات المحاسبية في وقتها الملائم وإلا ستفقد هذه المعلومات أهميتها، وأن يتم الإفصاح عنها بطرق واضحة ويسهل فهمها؛
- ضرورة اهتمام المؤسسات الاقتصادية باحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية بمختلف فئاتهم وبالإفصاح عن تلك المعلومات بالكم والنوع اللازمين وفي الوقت المناسب؛
- إيصال المعلومة للموظف المختص بسهولة؛
- أخذ الوقت الكافي لإنجاز بعض الأعمال دون تسرع للحصول على المعلومات الكافية؛

- إبعاد المصلحة الشخصية على المصلحة العامة للمؤسسة؛
- الضرورة على جعل المعلومات المحاسبية مفهومة لكافة المستخدمين؛
- ضرورة توعية العمال بأهمية تطبيق الإجراءات والقواعد من أجل الحصول على كفاءة أكبر لإدارة موارد المؤسسة والذي لا يكون إلا من خلال توفير معلومات محاسبية ذات جودة.

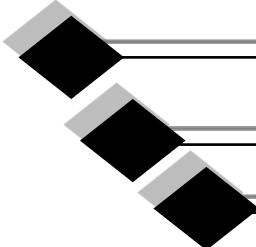
04- آفاق الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتم الوصول إلى عدة نتائج، ما يجعلنا نطرح مجموعة من المواضيع القابلة للدراسة للوصول إلى نتائج أكثر من بينها:

- دور الرقابة الداخلية في التقليل من مخاطر أنظمة المعلومات؛
- دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية؛
- دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.



قائمة المراجع



المصادر والمراجع

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

① الكتب

- 1- أحمد قايد نورالدين، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، دار الجنان، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
- 2- حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.
- 3- حمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 4- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية -، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الأردن، 2007.
- 5- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية -، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2004.
- 6- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل لطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 1998.
- 7- عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001.
- 8- عطا الله أحمد سويلم الحسبان، التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2009.
- 9- فريد كورتل، خالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، 2015.
- 10- قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، العراق، 2003.
- 11- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات - الاطار النظري والممارسة التطبيقية -، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- 12- مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

② الرسائل والأطروحات

- 12- أحمد عبد الهادي بشير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2006.
- 13- بلال براج، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوكرة، بومرداس، الجزائر 2014/2015.
- 14- بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص: دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.
- 16- حمزة يحيات، فوزية لعراية، دور المراجعة الداخلية في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوضياف، المسيلة، الجزائر 2016/2017.
- 17- سارة طبشوش، دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مؤسسة الإسمنت لعين لكبيرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2017.
- 18- سري ذهيبية، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية لمؤسسة محاجر الغرب - سيدي لخضر - مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2016\2017.
- 19- الطيب طقية، ناصر الدين عزي، دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: تدقيق محاسبي، قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016.

- 20- عبد الباسط مداح، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية تخصص: بنوك، مالية و محاسبة، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2017/2018.
- 21- علي شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: فحص: محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2013/2014.
- 22- محمد علي محمد الجابري، تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن- دراسة ميدانية-، دراسة استكمال الحصول على الماجستير في المحاسبة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية -صنعاء- ، 2014.
- 23- ناصر محمد علي المجاهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009.
- 24- نورة بوسالم، دور محافظ الحسابات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تدقيق محاسبي، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2015.
- 25- هناء صولي، مدى مصداقية مراجعة الحسابات على القوائم المالية المعدة وفق مبادئ وأسس المحاسبة، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: تدقيق محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- 26- وردة بالعيد، مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مكمل لنيل شهادة الماجستير، علوم تجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.

④ المؤتمرات والملتقيات

- 27- جمعة هوام، نوال لعشوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وافاق)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، بدون سنة.
- 28- مقدم خالد، عبد الله مايو، نظام الرقابة الداخلية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة محاسبة ومراجعة السنة اولى ماستر دراسات محاسبة وجباية معمقة(ل م د)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،الجزائر، 2015/2016.

⑥ الجرائد والصحف :

- 29- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، الصادرة 25مارس 2009.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبية
تخصص: محاسبة
استمارة استبيان

في إطار تحضير شهادة الماستر بعنوان "دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية" نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة بوضع إشارة (X) في الخانة التي تتفق مع رأيك كمساعدة منكم على إنجاح هذه الدراسة، مع العلم بأن هذا الاستبيان مخصص لأغراض البحث العلمي فقط، وسيكون موضع السرية التامة، مع العلم بأن نتائج البحث سوف تكون تحت طلبكم في أي وقت إذا رغبتكم في ذلك، ونشكر سيادتكم لتعاونكم الصادق معنا واستجابتكم الكريمة في خدمة البحث العلمي.

إعداد الطالبات:

- سمية عطية

- عائشة قديري

- يمينة فनाव

المشرف:

د. بالقاسم بن خليفة

المساعد:

د. مفيد عبد اللاوي

الجزء الأول: المعلومات الديمغرافية للعينة المدروسة

الرجاء وضع علامة (x) في المربع المناسب للإجابة:

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى أقل من 35 سنة ☐
من 35 إلى أقل من 40 سنة ☐ من 40 إلى أقل من 45 سنة ☐
من 45 إلى أقل من 50 سنة ☐ من 50 فأكثر ☐
3. المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ شهادات أخرى ☐
4. الوظيفة الحالية: مراجع داخلي ☐ أستاذ جامعي ☐ محافظ حاسبات ☐
- أخرى ☐
5. الخبرة المهنية: أقل من 10 سنوات ☐ من 10 إلى 20 سنة ☐
من 20 إلى 30 سنة ☐ من 30 فأكثر ☐

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

الخور الأول: أهمية فعالية الرقابة الداخلية داخل المؤسسات

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	إن وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة يساهم في حماية أصولها من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام.					
02	حتى يكون هناك رقابة داخلية فعالة يجب توزيع صلاحيات ومسؤوليات وفصل الواجبات للموظفين.					
03	تساهم الرقابة الداخلية الفعالة داخل المؤسسات في منع الأخطاء والمخاطر قبل وقوعها أو حدوثها.					
04	إن التقارير الرقابية الداخلية الصادرة عن نظام رقابي فعال يساهم في تطوير العمل داخل المؤسسة من خلال التوصيات والاقتراحات الموجهة.					
05	وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة تضمن سير العمل وبالتالي استمرارية المؤسسة.					
06	تساهم الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية وبالتالي تعزيز الثقة لمستخدميها.					
07	وجود نظام رقابي فعال داخل المؤسسة يقلل من احتمالات الغش والتزوير في التقارير المالية.					
08	ارتباط الرقابة الداخلية بالإدارة العليا يزيد من قوتها وفعاليتها.					
09	تتميز الرقابة الداخلية بإجراءات عملية تضمن السير الحسن للتنظيم الوظيفي في المؤسسة.					

الخوارج الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تتمتع المعلومات المحاسبية بمجموعة عامة من الخصائص (الموثوقية، الملائمة، الحيادية....) تجعلها أكثر جودة.					
02	حتى تؤثر المعلومة المحاسبية على متخذي القرار يجب أن تتصف بجودة عالية.					
03	تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل.					
04	كلما توفرت المعلومات المحاسبية على عدد أكبر من الخصائص كانت ذات جودة أكثر وسهلة الاستخدام بالنسبة للأطراف المعنية بذلك.					
05	تكون المعلومة المحاسبية ذات جودة عالية عندما تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب.					
06	إن الإفصاح المبكر في الوقت الملائم عن المعلومات المحاسبية عدم حجبها عن المستخدمين يقلل من عدم تماثل المعلومات وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإفصاح على المعلومة المحاسبية في القوائم المالية.					
07	يتم تقديم المعلومات المحاسبية للمستخدمين في الوقت المناسب.					
08	المعلومات المحاسبية المقدمة للتقارير المالية تعبر بصدق عن الوضعية المالية.					
09	تعتمد إدارة المؤسسة في اتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية بدرجة أكبر من المعلومات غير المحاسبية.					
10	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية خالية من التحيز.					
11	من الضروري وجوب توفير معلومات محاسبية ملائمة حتى لو كان توفرها على حساب الموثوقية في المعلومات المقدمة.					
12	تعتبر المعلومات المحاسبية أكثر تأثير في اتخاذ القرارات الرشيدة وتتصف بالجودة لما تملكه من خصائص مفيدة لتقييم مستوى جودة المعلومات.					

المحور الثالث: أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	إن ضعف الرقابة الداخلية يقلل من جودة المعلومات المحاسبية.					
02	الضبط الداخلي للرقابة الداخلية يقلل من الأخطاء والغش في المعلومات المحاسبية مما يزيد من جودة القوائم المالية.					
03	وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة تعطي مخرجات محاسبية تمتاز بالدقة والمصداقية.					
04	وجود رقابة داخلية فعالة تصدر عنه تقارير مالية ذات دقة وموضوعية.					
05	غياب الرقابة الداخلية قد يدفع المؤسسات على تبني سياسات محاسبية متحفظة من بينها مبدأ الحيطة والحذر بهدف انتاج تقارير مالية ذات جودة عالية.					
06	وجود رقابة داخلية فعالة بالمؤسسات يعد مؤشر على جودة المعلومات المحاسبية.					
07	التطبيق العلمي للرقابة الداخلية يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية.					
08	تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية بصورة جيدة في المؤسسة يؤكد الدقة المحاسبية.					
09	ضعف نظام المعلومات المحاسبية أو قصورها يؤدي إلى زيادة كمية الاختبارات التي تقوم بها المراجعة.					
10	تقوم الرقابة الداخلية بإعداد تقارير دورية تساعد على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها في وقت مبكر الامر الذي يؤدي إلى الثقة في نتائج أعمال المؤسسة.					
11	تعتمد ملائمة ودقة المعلومات المحاسبية على متانة الرقابة الداخلية المصممة بالمؤسسة.					

تم تحكيم الاستبيان من طرف أساتذة ودكاترة من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير وذلك تحت عنوان " دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية " .

إشراف الأستاذ:

د. بالقاسم بن خليفة



المساعد:

د. مفيد عبد اللاوي



من إعداد الطالبات:

- سميرة عطية
- عائشة قديري
- ميمنة قناص

الأساتذة المختصين:

- سالمى محمد الدينوري
- نصر ضو
- صالح حميداتو
- علاق فاطمة الزهراء



الملحق رقم 03: معامل ألفا كرومباخ لعبارات الاستبيان

معامل ألفا كرومباخ لأهمية فعالية الرقابة الداخلية داخل المؤسسات

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.832	9

معامل ألفا كرومباخ جودة المعلومات المحاسبية

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.852	12

معامل ألفا كرومباخ أثر الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.852	11

معامل ألفا كرومباخ لجميع عبارات الاستبيان

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.917	32

الملحق قم 04: التكرارات النسبية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الاستبيان

القسم الأول: الأسئلة الشخصية لعينة الدراسة

1. الجنس

الجنس					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	28	66.7	66.7	66.7
	أنثى	14	33.3	33.3	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

2. العمر

العمر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنة	8	19.0	19.0	19.0
	من 30 إلى أقل من 35 سنة	10	23.8	23.8	42.9
	من 35 إلى أقل من 40 سنة	12	28.6	28.6	71.4
	من 40 إلى أقل من 45 سنة	8	19.0	19.0	90.5
	من 45 إلى أقل من 50 سنة	1	2.4	2.4	92.9
	من 50 فأكثر	3	7.1	7.1	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

3. المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	12	28.6	28.6	28.6
	ماستر	8	19.0	19.0	47.6
	دكتوراه	19	45.2	45.2	92.9
	شهادات أخرى	3	7.1	7.1	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

4. الوظيفة الحالية:

الوظيفة الحالية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مراجع داخلي	4	9.5	9.5	9.5
	أستاذ جامعي	13	21.131.0	31.0	40.5
	محافظ حسابات	6	14.3	04.3	54.8
	أخرى	19	45.2	45.2	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

5. الخبرة المهنية

الخبرة المهنية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 10 سنوات	27	64.3	64.3	64.3
	من 10 إلى 20 سنة	12	28.6	23.3	92.9
	من 20 إلى 30 سنة	3	7.1	7.1	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

القسم الثاني: محاور الاستبيان

1. المحور الأول:

إن وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة تساهم في حماية أصولها من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	9.5	9.5	9.5
	غير موافق	1	2.4	2.4	11.9
	محايد	1	2.4	2.4	14.3
	موافق	23	54.8	54.8	69.0
	موافق بشدة	13	31.0	31.0	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

حتى يكون هناك رقابة داخلية فعالة يجب توزيع صلاحيات ومسؤوليات وفصل الواجبات للموظفين					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2.4	2.4	2.4
	غير موافق	6	14.3	14.3	16.7
	محايد	10	23.8	23.8	40.5
	موافق	18	42.9	42.9	83.3
	موافق بشدة	7	16.7	16.7	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

تساهم الرقابة الداخلية الفعالة داخل المؤسسات في منع الاخطاء والمخاطر قبل وقوعها أو حدوثها					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2.4	2.4	2.4
	غير موافق	7	16.7	16.7	19.0
	محايد	3	7.1	7.1	26.2
	موافق	23	54.8	54.8	81.0
	موافق بشدة	8	19.0	19.0	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

إن التقارير الرقابية الداخلية الصادرة عن نظام رقابي فعال يساهم في تطوير العمل داخل المؤسسة من خلال التوصيات والاقتراحات الموجهة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2.4	24	2.4
	غير موافق	6	14.3	14.3	16.7
	محايد	2	4.8	4.8	21.4
	موافق	20	47.6	47.6	69.0
	موافق بشدة	13	31.0	31.0	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة تضمن سير العمل وبالتالي استمرارية المؤسسة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2.4	1.4	2.4
	غير موافق	2	4.8	4.8	7.1
	محايد	9	21.4	21.4	28.6
	موافق	22	52.4	52.4	81.0
	موافق بشدة	8	19.0	19.0	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

تساهم الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية وبالتالي تعزيز الثقة لمستخدميها					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2.4	2.4	2.4
	غير موافق	4	9.5	9.5	11.9
	محايد	9	21.4	21.4	33.3
	موافق	18	42.9	42.9	76.2
	موافق بشدة	10	23.8	23.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

وجود نظام رقابي فعال داخل المؤسسة يقلل من احتمالات الغش والتزوير في التقارير المالية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	4.8	4.8	4.8
	غير موافق	4	9.5	9.5	14.3
	محايد	12	28.6	28.6	42.9
	موافق	19	45.6	45.6	88.1
	موافق بشدة	5	11.9	11.9	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ارتباط الرقابة الداخلية بالإدارة العليا يزيد من قوتها وفعاليتها					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	7	16.7	16.7	16.7
	غير موافق	10	23.8	23.8	40.5
	محايد	8	19.0	19.0	59.5
	موافق	11	26.2	26.2	85.7
	موافق بشدة	6	14.3	14.3	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

تتميز الرقابة الداخلية بإجراءات عملية تضمن السير الحسن للتنظيم الوظيفي في المؤسسة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	4.8	4.8	4.8
	غير موافق	3	7.1	7.1	11.9
	محايد	14	33.3	33.3	45.2
	موافق	15	35.7	35.7	81.0
	موافق بشدة	8	19.0	19.0	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

	Mean	Std. Deviation
إن وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة تساهم في حماية أصولها من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام	3.95	1.147
حتى يكون هناك رقابة داخلية فعالة يجب توزيع صلاحيات ومسؤوليات وفصل الواجبات للموظفين	3.57	1.016
تساهم الرقابة الداخلية الفعالة داخل المؤسسات في منع الاخطاء والمخاطر قبل وقوعها أو حدوثها	3.71	1.043
إن التقارير الرقابية الداخلية الصادرة عن نظام رقابي فعال يساهم في تطوير العمل داخل المؤسسة من خلال التوصيات والاقتراحات الموجهة	3.90	1.078
وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة تضمن سير العمل وبالتالي استمرارية المؤسسة	3.81	0.890
تساهم الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية وبالتالي تعزيز الثقة لمستخدميها	3.76	1.008
وجود نظام رقابي فعال داخل المؤسسة يقلل من احتمالات الغش والتزوير في التقارير المالية	3.50	0.994
ارتباط الرقابة الداخلية بالإدارة العليا يزيد من قوتها وفعاليتها	2.98	1.334
تتميز الرقابة الداخلية بإجراءات عملية تضمن السير الحسن للتنظيم الوظيفي في المؤسسة	3.57	1.039
Valid N (listwise)	3.6402	0.69705

1. الخور الثاني

تتمتع المعلومات الحاسبية بمجموعة عامة (الموثوقية، الملائمة، الحيادية،...) من الخصائص تجعلها أكثر جودة 2.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	5	11.9	11.9	11.9
	غير موافق	5	11.9	11.9	23.8
	محايد	7	16.7	16.7	40.5
	موافق	16	38.1	38.1	78.6
	موافق بشدة	9	21.4	21.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

حتى تؤثر المعلومة الحاسبية على متخذي القرار يجب أن تتصف بجودة عالية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	7.1	7.1	7.1
	غير موافق	1	11.9	2.4	9.5
	محايد	2	26	4.8	14.3
	موافق	20	47.6	47.6	61.9
	موافق بشدة	16	7.1	38.1	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

تعتبر المعلومات الحاسبية المقدمة في التقارير المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	7.1	7.1	7.1
	غير موافق	5	11.9	11.9	19.0
	محايد	11	26.2	26.2	45.2
	موافق	20	47.6	47.6	92.9
	موافق بشدة	3	7.1	7.1	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

كلما توفرت المعلومات الحاسبية على عدد أكبر من الخصائص كانت ذات جودة أكثر وسهولة الاستخدام بالنسبة للأطراف المعنية بذلك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	4.8	4.8	4.8
	غير موافق	3	7.1	7.1	21.4
	محايد	7	16.7	16.7	61.9
	موافق	25	59.5	59.5	92.9
	موافق بشدة	5	11.9	11.9	100.0s
	Total	42	100.0	100.0	

تكون المعلومة الحاسبية ذات جودة عالية عندما تصل إلى مستخدميهما في الوقت المناسب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	6	14.3	14.3	14.3
	محايد	4	9.5	9.5	23.8
	موافق	22	52.4	52.4	76.2
	موافق بشدة	10	23.8	23.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

إن الإفصاح المبكر في الوقت الملائم عن المعلومات الحاسبية عدم حجبها عن المستخدمين يقلل من عدم تماثل المعلومات وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإفصاح على المعلومة الحاسبية في القوائم المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	6	14.3	14.3	14.3
	محايد	6	14.3	14.3	28.6
	موافق	23	54.8	54.8	83.3
	موافق بشدة	7	16.7	16.7	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

يتم تقديم المعلومات الخاسبية للمستخدمين في الوقت المناسب					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	9.5	9.5	9.5
	غير موافق	4	9.5	9.5	19.0
	محايد	11	26.2	26.2	45.2
	موافق	18	42.9	42.9	88.1
	موافق بشدة	5	11.9	11.9	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

المعلومات الخاسبية المقدمة للتقارير المالية تعبر بصدق عن الوضعية المالية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2.4	2.4	2.4
	غير موافق	8	19.0	19.0	21.4
	محايد	10	23.8	23.8	45.2
	موافق	21	50.0	50.0	95.2
	موافق بشدة	2	4.8	4.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

تعتمد إدارة المؤسسة في اتخاذ القرارات على المعلومات الخاسبية بدرجة أكبر من المعلومات غير الخاسبية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	4.8	4.8	4.8
	غير موافق	10	23.8	23.8	28.6
	محايد	12	28.6	28.6	57.1
	موافق	16	38.1	38.1	95.2
	موافق بشدة	2	4.8	4.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية خالية من التحيز					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	4.8	4.8	4.8
	غير موافق	7	16.7	16.7	21.4
	محايد	17	40.5	40.5	61.9
	موافق	13	31.0	31.0	92.9
	موافق بشدة	3	7.1	7.1	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

من الضروري وجوب توفير معلومات محاسبية ملائمة حتى لو كان توفرها على حساب الموثوقية في المعلومات المقدمة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	9	21.4	21.4	21.4
	غير موافق	8	19.0	19.0	40.5
	محايد	3	7.1	7.1	47.6
	موافق	20	47.6	47.6	95.2
	موافق بشدة	2	4.8	4.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

تعتبر المعلومات المحاسبية أكثر تأثير في اتخاذ القرارات الرشيدة وتنصف بالجدوة لما تملكه من خصائص مفيدة لتقييم مستوى جودة المعلومات.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	9.5	9.5	9.5
	غير موافق	4	9.5	9.5	19.0
	محايد	8	19.0	19.0	38.1
	موافق	23	54.8	54.8	92.9
	موافق بشدة	3	7.1	7.1	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

	Mean	Std. Deviation
تتمتع المعلومات المحاسبية بمجموعة عامة من الخصائص (الموثوقية، الملائمة، الحيادية....) تجعلها أكثر جودة	3.45	1.292
حتى تؤثر المعلومة المحاسبية على متخذي القرار يجب أن تتصف بجودة عالية	4.07	1.091
تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل	3.36	1.032
كلما توفرت المعلومات المحاسبية على عدد أكبر من الخصائص كانت ذات جودة أكثر وسهولة الاستخدام بالنسبة للأطراف المعنية بذلك	3.67	0.954
تكون المعلومة المحاسبية ذات جودة عالية عندما تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب	3.86	0.952
إن الإفصاح المبكر في الوقت الملائم عن المعلومات المحاسبية عدم حجتها عن المستخدمين يقلل من عدم تماثل المعلومات وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإفصاح على المعلومة المحاسبية في القوائم المالية	3.74	0.912
يتم تقديم المعلومات المحاسبية للمستخدمين في الوقت المناسب	3.38	1.125
المعلومات المحاسبية المقدمة للتقارير المالية تعبر بصدق عن الوضعية المالية	3.36	0.932
تعتمد إدارة المؤسسة في اتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية بدرجة أكبر من المعلومات غير المحاسبية	3.14	1.002
المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية خالية من التحيز	3.19	0.969
من الضروري وجوب توفير معلومات محاسبية ملائمة حتى لو كان توفرها على حساب الموثوقية في المعلومات المقدمة	2.95	1.324
تعتبر المعلومات المحاسبية أكثر تأثير في اتخاذ القرارات الرشيدة وتتصف بالجودة لما تملكه من خصائص مفيدة لتقييم مستوى جودة المعلومات	3.40	1.083
Valid N (listwise)	3.4643	0.65672

المحور الثالث

إن ضعف الرقابة الداخلية يقلل من جودة المعلومات المحاسبية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	5	11.9	11.9	11.9
	غير موافق	3	7.1	7.1	19.0
	محايد	2	4.8	4.8	23.8
	موافق	24	57.1	57.1	81.0
	موافق بشدة	8	19.0	19.0	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

الضبط الداخلي للرقابة الداخلية يقلل من الأخطاء والغش في المعلومات المحاسبية مما يزيد من جودة القوائم المالية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	9.5	9.5	9.5
	غير موافق	2	4.8	4.8	14.3
	محايد	9	21.4	21.4	35.7
	محاوفاق	17	40.5	40.5	76.2
	موافق بشدة	10	23.8	23.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة تعطي مخرجات محاسبية تمتاز بالدقة والمصدقية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	4.8	4.8	4.8
	غير موافق	3	7.1	7.1	11.9
	محايد	4	9.5	9.5	21.4
	موافق	24	57.1	57.1	78.6
	موافق بشدة	9	21.4	21.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

وجود رقابة داخلية فعالة تصدر عنه تقارير مالية ذات دقة وموضوعية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	11.9	11.9	11.9
	محايد	4	9.5	9.5	21.4
	موافق	23	54.8	54.8	76.2
	موافق بشدة	10	23.8	23.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

غياب الرقابة الداخلية قد يدفع المؤسسات على تبني سياسات محاسبية متحفظة من بينها مبدأ الحيطة والحذر بهدف انتاج تقارير مالية ذات جودة عالية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	10	23.8	23.8	23.8
	محايد	13	31.0	31.0	54.8
	موافق	17	40.5	40.5	95.2
	موافق بشدة	2	4.8	4.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

وجود رقابة داخلية فعالة بالمؤسسات يعد مؤشر على جودة المعلومات المحاسبية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	9.5	9.5	9.5
	محايد	7	1.7	16.7	26.2
	موافق	22	52.4	52.4	78.6
	موافق بشدة	9	21.4	21.4	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

التطبيق العلمي للرقابة الداخلية يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	2.4	2.4	2.4
	غير موافق	5	11.9	11.9	14.3
	محايد	5	11.9	11.9	26.2
	موافق	21	50.0	50.0	76.2
	موافق بشدة	10	23.8	23.8	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية بصورة جيدة في المؤسسة يؤكد الدقة المحاسبية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	4.8	4.8	4.8
	غير موافق	4	9.5	9.5	14.3
	محايد	5	11.9	11.9	26.2
	موافق	25	59.5	59.5	85.7
	موافق بشدة	6	14.3	14.3	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

ضعف نظام المعلومات المحاسبية أو قصورها يؤدي إلى زيادة كمية الاختبارات التي تقوم بها المراجعة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	7.1	7.1	7.1
	غير موافق	5	11.9	11.9	19.0
	محايد	7	16.7	16.7	35.7
	موافق	21	50.0	50.0	85.7
	موافق بشدة	6	14.3	14.3	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

تقوم الرقابة الداخلية بإعداد تقارير دورية تساعد على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها في وقت مبكر الامر الذي يؤدي إلى الثقة في نتائج أعمال المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	4.8	4.8	4.8
	غير موافق	3	7.1	7.1	11.9
	محايد	9	21.4	21.4	33.3
	موافق	21	50.0	50.0	83.3
	موافق بشدة	7	16.7	16.7	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

تعتمد ملائمة ودقة المعلومات المحاسبية على متانة الرقابة الداخلية المصممة بالمؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	4.8	4.8	4.8
	غير موافق	6	14.3	14.3	19.0
	محايد	6	14.3	14.3	33.3
	موافق	24	57.1	57.1	90.5
	موافق بشدة	4	9.5	9.5	100.0
	Total	42	100.0	100.0	

	Mean	Std. Deviation
إن ضعف الرقابة الداخلية يقلل من جودة المعلومات المحاسبية	3.64	1.226
الضبط الداخلي للرقابة الداخلية يقلل من الأخطاء والغش في المعلومات المحاسبية مما يزيد من جودة القوائم المالية	3.64	1.186
وجود رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسة تعطي مخرجات محاسبية تمتاز بالدقة والمصداقية	3.83	1.010
وجود رقابة داخلية فعالة تصدر عنه تقارير مالية ذات دقة وموضوعية	3.90	0.906
غياب الرقابة الداخلية قد يدفع المؤسسات على تبني سياسات محاسبية متحفظة من بينها مبدأ الحيطة والحذر بهدف انتاج تقارير مالية ذات جودة عالية	3.26	0.885
وجود رقابة داخلية فعالة بالمؤسسات يعد مؤشر على جودة المعلومات المحاسبية	3.86	0.872
التطبيق العلمي للرقابة الداخلية يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية	3.81	1.018
تصميم وتطبيق الرقابة الداخلية بصورة جيدة في المؤسسة يؤكد الدقة المحاسبية	3.69	1.000
ضعف نظام المعلومات المحاسبية أو قصورها يؤدي إلى زيادة كمية الاختبارات التي تقوم بها المراجعة	3.52	1.110
تقوم الرقابة الداخلية بإعداد تقارير دورية تساعد على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها في وقت مبكر الامر الذي يؤدي إلى الثقة في نتائج أعمال المؤسسة	3.67	1.004
تعتمد ملائمة ودقة المعلومات المحاسبية على متانة الرقابة الداخلية المصممة بالمؤسسة	3.52	1.018
Valid N (listwise)	3.6688	0.65273